البطالـــــة فـــي الأردن

أ . د . محمد محمود السرياني

أستاذ بقسم الجغرافيا – كلية الآداب –

جامعة اليرموك –إربـد – الأردن

البطالـــــة فـــي الأردن

أ . د . محمد محمود السرياني

الملخص :

هذا الموضوع يعالج ظاهرة البطالة في الأردن، التي لازمت الاقتصاد الأردني من بدايته، ما عدا فترة محدودة، ساد فيها الانتعاش الاقتصادي، وانخفضت نسبة البطالة إلى حدودها الدنيا. وقد ساعد على وجود البطالة في الأردن مجموعة من الأسباب الخارجية والداخلية التي أثرت على سوق العمل الأردني؛ حيث تراوحت البطالة ما بين ١٥ –٢٠٪ من حجم القوة العاملة الأردنية خلال العقود الثلاثة الأخيرة . ومن بين ألأسباب الداخلية الركود الاقتصادي، وعودة العاملين الأردنيين من دول الخليج، وبرنامج التصحيح الاقتصادي الذي يشرف عليه البنك الدولي، وقد أدى ذلك البرنامج إلى خفض نسبة الداخلين إلى سوق العمل، عن طريق تحديد الوظائف وزيادة الضرائب وتحديد الموازنة العامة للدولة ، يضاف إلى ذلك الزيادة العالية في النمو السكاني وزيادة العمالة الوافدة الرخيصة، والسياسة التعليمة التي تزود السوق المحلي بخبرات لا يحتاج إليها سوق العمل . كل هذه الأسباب ساهمت مساهمة فعلية في زيادة نسبة البطالة .

ناقشت الورقة أيضاً الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمتعطلين؛ حيث ظهرت نسبة البطالة العالية لدى الشباب من سن (٢٠ – ٣٥)، وكذلك ارتفعت أعداد المتعطلين عند متدني الثقافة، وكذلك عند النساء عموماً مقارنة بالرجال، وخاصة من ذوات الشهادات الجامعية في العلوم الإنسانية والتجارية والإدارية ، وظهرت البطالة عالية في الأرياف أكثر من المدن، وعلى مستوى المحافظات كانت عمَّان وإربد تحوي النسب الأكبر من البطالة . كما بينت الدراسة آثار البطالة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والنفسية لهؤلاء المتعطلين

وقد خلصت الدراسة إلى أن الإجراءات التالية يمكن أن تخفف من حدة البطالة:

١- التوسع في الاستثمار.

٢- التحول نحو فنون الإنتاج كثيفة العمل.

٣- مواءمة مخرجات التعليم لمتطلبات سوق العمل.

٤- إحلال العمالة الأردنية محل العمالة الوافدة.

٥- فتح الأسواق الخارجية أمام العمالة الأردنية.

Unemployment in Jordan

Dr. Mohammad M. Siryani

Abstract:

Unemployment is a serious problem facing the Jordanian economy since the establishment of the state until now, except a short period of time. The unemployment in the Jordanian labor market is due to some internal and external factors affected the Jordan economy, in the last three decades, the rate varies between 15-20% of the labor force. Some of the internal factors are the economic reaction, return of the Jordanian labor force from the Gulf States. High population growth, Increasing cheap foreign labor and the unbalanced educational policy . the most important external factor is the World Bank policy which emphasized the cutting of many jobs ,increasing taxes and budget cutting. These reasons acted tougher in increasing the unemployment ratio in the country .

The paper also shed some lights on the characteristics of the unemployed sector where unemployed men (20 – 35), are more than women , uneducated sector is higher ,among women sector high percentages of the unemployed are of higher studies especially in human sciences, commercial and management specialties. Unemployment is higher in rural areas. Amman and Irbed are the highest among the Jordanian sub regions

The paper suggested the following means for combating unemployment or at least minimizing its effects.

1- Investment expansion.
2- Turning towards labor – intensive ways of production.
3- Adjusting the educational system to fit with the labor market requirements .
4- Replacing expatriate by Jordanian labor.
5- Opening outside markets for Jordanian labor force.

البطالـــة في الأردن

مقدمـة :

البطالـة ظـاهرة عالميـة ارتبطـت بـالفكر الاقتـصادي منـذ قيـام الثـورة الـصناعية، وقـد ظهـرت البطالـة أول مـا ظهـرت في البلـدان الـصناعية، وخاصـة دول أوروبـا الغربيـة، الـتي بـرز فيهـا النـشاط الـصناعي مبكـراً، لـذلك نجـد أن تفـسير ظـاهرة البطالـة ودراسـتها انبثـق أولاً في الـدول الـصناعية الغربيـة؛ حيـث وضـعت النظريات المختلفة التي تفسر هـذه الظـاهرة الـتي لازمـت الاقتصاد الغربـي منـذ وقـت مبكـر.

وبـالرجوع إلى تـاريخ الفكـر الاقتـصادي نجـد أن هنـاك آراء كـثيرة حـول تفسير ظاهرة البطالة ويمكن تكثيف هذه الآراء في ثلاثة تفسيرات رئيسة:

١- **التفسير الأول** : وهو الذي يعرف بالتقليدي (الكلاسيكي)، ويعتبر البطالـة كحـادث اقتـصادي سـببه اضـطراب وقـتي في سـوق العمـل، وهـذا الحـادث يمكن السيطرة عليه، وإيجاد حل له، إذا لم تطالب النقابات العمالية بزيادة الأجـور الاسميـة كتعـويض الـنقص في الأجـور الحقيقيـة، لكـن التجربـة التاريخيـة لأزمـة عـام ١٩٢٩م والانتقـادات العنيفـة مـن قبـل كينـز فنـدت هـذا الرأي، وجعلته غير واقعي وغير عملي وغير ناجح.

٢- **أما التفسير الثاني** : وهو تفسير كينز والـذي يتلخص بـأن البطالـة تنشأ عـن نقص في الإنتاج ناتج عن المستوى الضعيف للطلب العـام، لكـن هـذا التفسير دحـض في الوقـت الحاضـر ؛ وذلـك بوجـود أزمـات الكـساد التـضخمي في الاقتـصاديات الغربيـة، وقـد تبنـى الانتقـادات علـى نظريـة كينـز العالمـان الاقتصاديان أندريه فورسانس وجان جاك روزا، وبرهنا على أن زيادة الطلب لا تؤدي إلى القضاء على البطالة الموجودة في الاقتصاد.

٣- **أما التفسير الثالث للبطالة:** فيلقي بمسؤولية هذه البطالة على تصرفات أرباب العمل (أصحاب المشاريع) ، فهؤلاء يحددون مقدار استثماراتهم، ومقدار العمل المطلوب بناء على معيار وحيد هو مقدار العائدية الاقتصادية، وهذا التفسير له إيضاحات، فحسب نظرية كينز فإنه يوجد تكامل وترابط ما بين الاستثمار والعمل، بينما حسب النظريات الجديدة فإن رأس المال والعمل يمكن أن يحل أحدهما مكان الآخر، لكن هذا التفسير لم يؤخذ به في العالم الرأسمالي ، نظراً لأنه يلقي بمسؤولية البطالة على أرباب العمل، وبالتالي يقضي على الأسطورة القائلة بأن المشروع الخاص (الفردي) هو عامل لتحسين رفاهية المواطن (مصطفى، ١٩٨٥م : ١٩- ٢٣).

لم تقتصر ظاهرة البطالة على الدول الصناعية المتقدمة، بل تعدتها إلى الدول النامية التي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في تنامي نسب البطالة لدى سكانها، وإذا اختلفت تفسيرات ظاهرة البطالة في الدول الصناعية، فإن مردها الوحيد في الدول النامية إلى نقصان رأس المال الثابت، وليس عدم كفاية الطلب، والحل يكون بتأمين الأموال اللازمة، عن طريق تخفيض النفقات غير الإنتاجية لحساب النفقات الإنتاجية التي توجد الفرص المختلفة للمتعطلين.

تشير البيانات المتوفرة عن اقتصاديات مجموعة الدول النامية أنها تأثرت بمجملها منذ أوائل الثمانينات، نتيجة لظاهرة الركود الاقتصادي العالمي، حيث انخفضت معدلات النمو الاقتصادي بنسب متدنية جداً، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة في هذه الدول، والأردن ليس استثناء من هذه القاعدة، فقد أصبحت البطالة في الأردن مشكلة حادة، يعاني منها الاقتصاد الأردني في الوقت الحاضر، ويستوجب تكريس مزيد من الجهود لمعرفة أسبابها ونتائجها والحلول التي تساهم في التخفيف من حدتها على المجتمع الأردني حاضراً ومستقبلاً.

مشكلة البحث وأهدافه :

إن المشكلة التي سوف يعالجها هذا البحث تتمثل في تحليل أبعاد مشكلة البطالة في الأردن، ويمكن تحديد الأهداف المتوخاة من هذه الدراسة بما يلي:

١- التعرف على حجم مشكلة البطالة التي لازمت الاقتصاد الأردني ، ورصد أسبابها والعوامل الحقيقية المسؤولة عنها ، وتقييم السياسات والبرامج الحكومية المتعلقة بها.

٢- تحليل الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للعاطلين عن العمل.

٣- استعراض الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة.

٤- اقتراح بعض التوصيات التي من شأنها الحد من ظاهرة البطالة.

تساؤلات الدراسة :

إن تساؤلات البحث تنطلق من مشكلة الدراسة ذاتها ، ألا وهي مشكلة البطالة، والأسباب والعوامل المؤثرة فيها ، ولذا ستحاول هذه الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية:

١- هل البطالة ظاهرة مزمنة في الاقتصاد الأردني ؟

٢- هل برامج التصحيح الاقتصادي التي تبنتها الحكومة زادت من حدة البطالة في الأردن ؟

٣- هل لعبت الظروف الخارجية دوراً هاماً في زيادة مشكلة البطالة ؟

٤- هل أدت بعض السياسات الحكومية المتبعة في معالجة القضايا الاقتصادية إلى زيادة الفقر وأسهمت في ارتفاع نسبة البطالة ؟

منهج الدراسة :

ستعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وستستخدم لغة الأرقام لتحليل البطالة وأبعادها المختلفة، وقد شكلت البيانات الرسمية الأساس لأرقام هذه الدراسة ومفرداتها، فقد اعتمدت بيانات مسوح العمالة والبطالة التي تصدر عن دائرة الإحصاءات العامة لعامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦م[١] وكذلك تقارير وزارة العمل ولأغراض المقارنة ثم اعتماد بعض الدراسات التي أعدتها مؤسسات أخرى كدراسات الجمعية العلمية الملكية ودراسات المركز الإستراتيجي في الجامعة الأردنية.

لقد قدر عدد المتعطلين عن العمل عن طريق موازنة العرض والطلب على الأيدي العاملة على النحو التالي:

ل = ع رز – ط رز

حيث إن :

ل: ترمز إلى عدد المتعطلين عن العمل.

ع: ترمز إلى عدد القوى العاملة الكلية.

ط: ترمز إلى عدد العاملين.

ر: ترمز إلى عام، ذكور، إناث، حضر، ريف، فئة عمرية، مستوى تعليمي.

(١) تقوم دائرة الإحصاءات العامة بعمل مسح بالعينة سنوي لتقدير حجم البطالة وبيان الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمتعطلين عن العمل، ويجري هذا المسح أربع مرات في العام، في كل ربع من أرباع السنة يصدر خلال تقرير مطبوع كل ثلاثة أشهر، ثم يصاغ من هذه التقارير التقرير السنوي العام، وقد اعتمدت هذه الدراسة على أحدث بيانات هذا المسح لعامي ٢٠٠٥و ٢٠٠٦م. (انظر دائرة الإحصاءات العامة: التقارير السنوية لمسح العمالة والبطالة).

ز: ترمز إلى السنة.

وقدرت معدلات البطالة على النحو التالي:

م ط رز = ل رز
ـــــ
ع رز

حيث إن م ط رز ترمز إلى معدلات البطالة.

ل رز: ترمز إلى عدد المتعطلين عن العمل.

ع رز: ترمز إلى عدد القوى العاملة.

ر: ترمز إلى عام، ذكور، إناث، حضر، ريف، فئة عمرية، مستوى تعليمي.

ز: ترمز إلى السنوات. واختصارا للرموز السابقة نقول إن معدل البطالة يساوي

عدد المتعطلين عن العمل مقسوما على إجمالي عدد إفراد القوة العاملة مضروباً في ١٠٠.

الدراسات السابقة

تم الإطلاع على معظم ما كتب عن البطالة في الأردن خلال العقدين الماضيين، وقد أدرجت معظم هذه الدراسات في قائمة المراجع، وقد كان لها الأثر الأكبر في إثراء هذه الورقة.

وسنستعرض أهم وأحدث الدراسات الخاصة بهذا الموضوع.

أعدّت مديرية المعلومات والدراسات في وزارة العمل تقريراً عن أوضاع البطالة في عام ١٩٨٨م، وقد حوى التقرير معلومات هامة عن سوق العمل الأردني وخصائصه وأسباب البطالة المتعلقة بهذا السوق وكذلك الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للعاطلين عن العمل، واقترح بعض الحلول وخرج ببعض التوصيات لزيادة

فرص التشغيل، والتخفيف من حدة البطالة (وزارة العمل، ١٩٩٨م : ٨- ٢٠).

ناقش علي هلال الجمل في مقالتين في مجلة العمل أثر تيارات الهجرة على البطالة، وفرص التشغيل والعمل في الأردن، وقد ناقش في المقال الأول تيار القوى العاملة الأردني المهاجرة للعمل في الخارج وأثرها على إيجاد فرص عمل للمتعطلين. أما في المقال الثاني فقد تناول تحليل ظاهرة الهجرة الوافدة للعمل في الأردن وأثرها على مستويات التشغيل والبطالة في سوق العمل الأردني (الجمل، ١٩٨٨م: ٢٨- ٣٩).

تحدث أحمد طاهر جرادات عن التقديرات المستقبلية للداخلين الجدد في سوق العمل الأردني خلال الفترة ١٩٩٤- ٢٠٠٠م وحصل على تقدير إعداد الداخلين إلى سوق العمل بعدد يتراوح بين ٤٢,٠٠٠ – ٥٠,٠٠٠ سنوياً ،تبلغ نسبة البطالة بينهم بحدود ١٨,٨٪(جرادات، ١٩٩٥م: ٣٧– ٤٣).

تناول بسام أبو عمرة بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية المترتبة على مشكلة البطالة في الأردن، واستقى معلوماته من نتائج مسح الصحة والتغذية والقوى البشرية والفقر الذي أجرته دائرة الإحصاءات العامة عام ١٩٨٧، وكذلك من دراسة جيوب الفقر في الأردن التي أنجزتها وزارة التنمية الاجتماعية عام ١٩٨٩ (أبو عميرة، ١٩٩١: ٢٨- ٣٥).

ناقش إبراهيم العبادي بعض التغيرات التي طرأت على القوى العاملة الأردنية خلال الفترة من عام ١٩٦١– ١٩٨٥م وبناء على هذا السجل التاريخي عمل تقديرا للداخلين إلى سوق العمل الأردني حتى عام ٢٠٠٠م، بناء على فرضيات البنك الدولي، وعلى نتائج الفترة بين ١٩٦١– ١٩٨٥م وكذلك اتجاهات معدل نمو الإنتاجية للعامل الأردني، غير أن الأرقام الي حصل عليها كانت أكبر من فرص العمل الجديدة، وقد أوصى بضرورة التركيز على المشاريع الاقتصادية كثيفة العمالة، والإقلال بقدر الإمكان من المشاريع كثيفة رأس المال، لخلق فرص عمل جديدة لمواجهة البطالة (العبادي، ١٩٩٠م: ٤٢ – ٤٨).

تحدث مناور فريح حداد عن الاتجاهات السكانية حتى عام ٢٠٠٤م عن طريق الإسقاطات السكانية Projection وعمل تقديراً للقوى العاملة النشيطة التي تدخل إلى سوق العمل الأردني ومدى تأثير ذلك على البطالة (حداد، ١٩٩٥م: ١٥- ٢٣).

ناقش صالح الخصاونة تطورات سوق العمل في القطاع الخاص في الأردن مظهراً أن هذا السوق لا يستوعب كافة الداخلين إلى سوق العمل، مما ينجم عنه في النهاية وجود البطالة، وذلك في عام ١٩٩٠م، وجاءت دراسة عادل لطفي بدارنة كاستمرارية لدراسة واقع سوق العمل الأردني عام ١٩٩٧ وانتهت إلى نفس النتيجة من أن سوق العمل لا يستوعب جميع الأردنيين الداخلين سنوياً إلى هذا السوق (خصاونة، ١٩٩٠م، وكذلك بدارنة، ١٩٩٧م).

عقد المؤتمر الوطني للتشغيل ومكافحة البطالة خلال الفترة ٢٠- ١٩٩٨/٩/٢٢ نوقشت فيه مجموعة من أوراق العمل التي قدمها مجموعة من المختصين والعاملين في وزارة العمل من بينها ورقة عمل قدمها محمد أمين فارس بعنوان تجارب عربية ودولية تساعد على التخفيف من البطالة، وورقة أخرى قدمها صالح الطراونة بعنوان التعريف بمشكلة البطالة في الأردن، وثالثة قدمها حسين شخاترة بعنوان تقييم الآليات والإجراءات المتبعة في الحد من مشكلة البطالة ورابعة قدمها اتحاد العمال في الأردن بعنوان مدى التزام أطراف الإنتاج بقانون العمل ودوره في تنظيم سوق العمل، وجميع هذه الأوراق ناقشت جوانب مهمة من البطالة الأردنية

تحدثت عبير محمد سعد عن ظاهرة البطالة والإخلال بحق العمل، موضحة أن البطالة خطر اجتماعي شائك، وناقشت أسباب البطالة على مستوى العالم العربي، وأرجعت أسباب البطالة إلى تخلي الدولة عن الالتزام بتعيين الخريجين، وخفض معدل الإنفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية، والزيادات الكبيرة في الضرائب، وتحرير تجارة الاستيراد، مما أدى إلى تعريض الصناعات المحلية إلى

منافسة غير متكافئة، وأخيراً خصخصة القطاع العام وتسريح الكثير من الأيدي العاملة في هذه القطاعات (سعد، ٢٠٠٤م: ١٠٢- ١٢٣).

ناقش كل من فارس صلاح حيدر وحسن عبدالقادر صالح أثر الخصوبة على البطالة من خلال دراسة بؤر الفقر في الأردن، وتحدث الباحثان عن العديد من صور البطالة كالبطالة الدائمة والظاهرة والمقنعة والموسمية والهيكلية، وأبرزا الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة وارتباطها القوي ببؤر الفقر، وأظهرت الدراسة أرقاماً عالية للبطالة في مناطق الفقر تصل في المتوسط إلى ٦٩,٧٪ من إجمالي القادرين على العمل، واقترح الباحثان أن أحد الحلول المطروحة هو السعي إلى إقلال الخصوبة البشرية لدى هؤلاء السكان (حيدر وزميله، ٢٠٠٥م، : ١- ٧٦).

كشفت لمى مضر إمارة في التقرير الذي أعدته عن ندوة العمل والبطالة وتأثيرهما في بناء الدولة، عن الكثير من مشكلات البطالة الاقتصادية والنفسية والاجتماعية والسياسية، وذكرت الباحثة أن للبطالة آثارها السيئة في الصحة النفسية والجسدية وزيادة الهجرة إلى الخارج وضياع تكاليف التعليم والتدريب، وصولاً على المدفع الموقع وانتشار الجرائم المختلفة (أماره، ٢٠٠٥م، : ٢٠٤- ٢١٢).

تحدث فتحي أحمد عاروري عن الخصائص الرئيسية للقوى العاملة في الأردن، كما أظهرتها نتائج مسح العمالة والبطالة والدخل لعام ١٩٩٣ ، وخصص جانباً من جوانب بحثه لإبراز الخصائص العامة للمتعطلين عن العمل من حيث العمر والجنس والمستوى التعليمي والمهنة وذكر أن نسبة البطالة لعام ١٩٩٣ كانت تقترب من ١٩٪ كمعدل عام وتصل إلى ١٦,١٠٪ عند الذكور، وترتفع إلى ٣٥,٣٪ للإناث (عاروري، ١٩٩٧م: ٤٢٩ – ٤٥٢).

ناقش جميل الجالودي البطالة في الأردن خلال الفترة الزمنية (١٩٨٢– ١٩٨٧م) من خلال عدة متغيرات اقتصادية واجتماعية مبرزاً السمات العامة

للمتعطلين عن العمل من حيث الجنس، والعمر، والمستوى التعليمي ومكان الإقامة والحالة الاجتماعية والنشاط الاقتصادي والمهنة، وقدم الباحث بعض التصورات لحل مشكلة البطالة (ألجالودي، ١٩٩٢م: ٦٩ – ٩٨).

ولعل ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة أنها رصدت البطالة لفترة حديثة (٢٠٠٥ – ٢٠٠٦م) وأبرزت بعض الأسباب المستجدة التي ساهمت في رفع نسبة البطالة، ومن هذا المنطلق هي مكملة لنتائج الدراسات السابقة، والمتعلقة بالموضوع ذاته، والتي ربما تقدم بعض التوصيات التي تساعد متخذي القرار في رسم السياسات المناسبة لعلاج هذه الظاهرة.

إن الموضوعات التي ستعالجها هذه الدراسة سوف تندرج تحت العناوين التالية:

- تعريف البطالة.
- تطور مراحل سوق العمل والبطالة في الأردن.
- الحالة الراهنة للبطالة في الأردن.
- خصائص المتعطلين عن العمل من حيث التركيب العمري، الجنس، المستوى التعليمي، التوزيع الجغرافي والنشاط الاقتصادي.
- أسباب البطالة.
- آثار البطالة.
- ملخص للنتائج والتوصيات.

تعريف البطالة : يعتبر التعريف الإجرائي للبطالة من القضايا المهمة الواجب معرفتها حين دراسة موضوع البطالة ، لأن مثل هذا يسهل علينا دراسة البطالة والمقارنة بين سنة وأخرى ودولة وأخرى . وفي الأردن يتم استخدام تعريف منظمة العمل الدولية للبطالة ، وتشمل كل الأشخاص الذي تزيد أعمارهم عن ١٥ سنة ، وكانوا خلال فترة الإسناد الزمني .

١- دون عمل: أي لم يكونوا يمارسون عملاً بأجر أو لحسابهم الخاص .

٢- مستعدين للعمل: بأجر أو لحسابهم خلال فترة الإسناد الزمني ويرغبون به .

٣- باحثين عن عمل: أي أولئك الذي اتخذوا خطوات جدية محددة خلال فترة حديثة للبحث عن عمل بالأجر ضمن فرص العمل المتاحة وبشروط السوق أو لحسابهم الخاص ، وينبغي أن تشمل الخطوات المحددة :

- التسجيل في مكاتب العمل العامة والخاصة .
- تقديم طلب لأصحاب الأعمال .
- مراجعة أماكن العمل .
- متابعة الإعلانات في الصحف .
- البحث عن الأرض لإقامة مشروع أو ترتيب الموارد المالية ، أو طلب الترخيص للمشروع الخاص .

٤- قادرين على العمل : وتشمل القدرة الجسمية والعقلية في آن واحد .

ويقصد بفترة الإسناد الزمني المدة الزمنية التي تقاس بها البطالة. وفي معظم المسوحات الدولية يستخدم أسبوع قبل يوم المقابلة . وفي الأردن يوجد فئتان من المتعطلين :

الفئة الأولى : متعطل سبق له العمل ، وهو الفرد البالغ من العمر ١٥ سنة فأكثر ، القادر على العمل ، والباحث عنه ، والذي لا يزاول أي عمل خلال فترة الإسناد الزمني وقت المقابلة ، والمتاح للعمل ، ولكن سبق له العمل سواءً داخل الأردن أو خارجه .

الفئة الثانية : متعطل لم يسبق له العمل ، وهو الفرد البالغ من العمر ١٥ سنة فأكثر، القادر على العمل ، والذي لا يزاول أي عمل ، والباحث عنه لأول مرة خلال فترة الإسناد الزمني والمتاح للعمل ، ولم يسبق له العمل داخل الأردن أو خارجه كالخريجين الجدد (الأسكوا ، ١٩٩٣م : ١١) .

وهناك إشكالية في هذا التعريف متعلقة بعبارة الباحثين عن عمل ضمن الفرص المتاحة . هل أولئك الذين يصرون على التقدم للحصول على وظائف محددة في جهاز الدولة فقط أو البحث عن وظائف أو مهن الياقات البيضاء فقط كالوظائف المالية والإدارية أو يعزفون ويعرضون عن البحث عن فرص عمل في كثير من المهن ، مثل العمل في قطاعات الزراعة أو الإنشاءات أو الخدمات ... بل ويرفضون حتى التعامل مع معطيات السوق والقبول بمعدلات الأجر وشروط العمل السائدة فيه . هل يمكن اعتبار هؤلاء باحثين بشكل جدي عن العمل ؟ وبالتالي هل يمكن اعتبارهم عاطلين عن العمل ؟

تطور سوق العمل والبطالة في الأردن

تميزت مسيرة الأردن خلال نصف القرن الماضي بمواجهتها لعديد من المشكلات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من ناحية، ومقدرتها الفائقة على التكيف مع المستجدات والظروف الطارئة من ناحية أخرى . وتعد مشكلة البطالة التي يعاني منها سوق العمل الأردني واحدة من المشكلات الأساسية التي يواجهها الاقتصاد الأردني، والتي لازمت مسيرة هذا النشاط منذ الخمسينات وحتى عهدنا الحاضر، ومع أن النصف الثاني من عقد السبعينات الذي شهد حالة من شبه التشغيل الكامل للقوى العاملة إلا أن الأحداث السياسية والاقتصادية خلال الثمانينات والتسعينات ساهمت في تفاقم حدة مشكلة البطالة في سوق العمل الأردني . وسنلقى لمحة عن أوضاع البطالة في الأردن من خلال ربطها بتطور مراحل سوق العمل الأردني . وفي هذا الصدد يمكن أن نميز بين خمس مراحل على النحو التالي:

المرحلة الأولى (١٩٥٠- ١٩٧٢م) : تشكل هذه الفترة بداية الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأردن الحديث . لقد كان عماد الاقتصاد الأردني خلال هذه الفترة هو الزراعة، وكان الأردن يفتقر إلى الصناعة، وإلى مشاريع البنية التحتية. ويمكن القول أن قطاع الزراعة نفسه يعاني من البطالة سواء البطالة الواضحة أو المستترة . وكان الناس يعيشون حياة شبه اكتفاء ذاتي حيث ينتجون معظم احتياجاتهم (وهي محددة) محلياً . ولهذا كان تأثر الأردن بالأحوال العالمية الخارجية محدوداً (خصاونة ، ١٩٨٧م : ١٢–١٣) وقد تفاقمت مشكلة البطالة نتيجة لحرب عام ١٩٤٨م ومضاعفاتها من الهجرة القسرية، ومضاعفة عدد سكان الأردن بين عشية وضحاها، بينما لم تزد الموارد الاقتصادية بنفس الدرجة فبرزت مشكلة البطالة بشكل واضح (وزارة العمل – مديرية العمل،١٩٩٨م) وكانت تتراوح في بداية الخمسينات٢٥ - ٣٥٪ إجمالي قوى العاملة الأردنية، ولم تقل عن ١٦٪ عام ١٩٥٥م . غير أن سوق العمل شهد بداية الهجرة إلى الخارج بشكل كبير، وأخذت هذه الهجرة مسارين: الأول نحو بلدان الخليج العربي، والمسار الثاني نحو الدول الأوروبية والأمريكية ، حيث كان الثاني للدراسة والعمل في آن واحد ، بينما كان المسار الأول بقصد العمل فقط . وكان للمواصفات الجيدة التي تتصف بها القوى العاملة الأردنية المهاجرة موضع احترام واستقطاب من كافة الدول الخليجية. وخلال هذه الفترة هذه الفترة ومع بداية الستينات تراوح حجم البطالة بين ٧ – ٨٪ خلال الفترة ١٩٦١م – ١٩٦٥م (انظر جدول رقم ١).

جدول رقم (١)

معدلات البطالة في الأردن للفترة من ١٩٥٠- ٢٠٠٦

السنة	معدل البطالة (٪)	السنة	معدل البطالة (٪)
١٩٥٠ - ١٩٥٢	٢٥- ٣٣	١٩٨٩	١٠,٣
١٩٥٥	١٦,٥	١٩٩٠	١٦,٨
١٩٦١- ١٩٦٥	٧- ٨	١٩٩١	١٨,٨
١٩٦٦	٤- ٥	١٩٩٢	١٨
١٩٦٨	٩,٩	١٩٩٣	١٨,٨
١٩٦٩	١١,٥	١٩٩٤	١٥
١٩٧٠	١٣,٧	١٩٩٥	١٤,٢
١٩٧٢	١٤	١٩٩٦	١٢
١٩٧٣	١١,١	١٩٩٧	١٤,٤
١٩٧٤	٨	١٩٩٨	١٥,٢
١٩٧٦- ١٩٨٠	١,٦- ٣	١٩٩٩	١٥,٦
١٩٨١	٣,٩	٢٠٠٠	١٣,٧
١٩٨٢	٤,٣ (❖)	٢٠٠١	١٤,٧
١٩٨٣	٤,٨	٢٠٠٢	١٥,٣

(❖) هنالك خلاف شديد حول أرقام البطالة في المصادر المختلفة، فمثلاً تشير تقارير وزارة العمل أن نسبة البطالة كانت عام ١٩٨٢م (٣,٤) ، في حين أرقام مسح القوى البشرية لسنة ١٩٨٢م كانت ٦,٥٪ ، وكذلك الحال في أرقام ١٩٨٧م، فقد ذكر تقرير مسح الصحة والتغذية أن نسبة البطالة كانت (١٤,٨٪).

السنة	معدل البطالة (٪)	السنة	معدل البطالة (٪)
١٩٨٤	٥,٤	٢٠٠٣	١٤,٥
١٩٨٥	٦	٢٠٠٤	١٢,٥
١٩٨٦	٨	٢٠٠٥	١٤,٨
١٩٨٧	٨,٣	٢٠٠٦	١٤,٠
١٩٨٨	٨,٩(*)		

مصادر الجدول:

١- النمري، ١٩٩٩.

٢- الحوراني، ١٩٨٨: ١٥.

٣- عميرة، ١٩٩٢: ٢٣.

٤- تقارير وزارة العمل السنوية للأعوام ٨٦- ١٩٩١.

٥- دائرة الإحصاءات العامة: تقارير مسح العمالة والبطالة ٢٠٠١- ٢٠٠٦م.

ولعل من أبرز نشاطات الدولة التي ساهمت في تلك الفترة بتخفيض حجم البطالة هو إعداد برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية (١٩٦٤–١٩٧٠م) الذي استلزم التوسع في توفير الخدمات وتوفير المزيد من فرص العمل (مجلس الإعمار ، ١٩٦٤م : ٦٤ –٧٠) .

إن الحدث الفيصل الثاني الذي حدث في هذه المرحلة كان عام ١٩٦٧م ، جراء الحرب العربية الإسرائيلية التي نجم عنها احتلال الضفة الغربية، وخسارة الأردن جزءاً هاماً من موارده الطبيعية والاقتصادية آنذاك . وكان أكثر العوامل تأثيراً على الاقتصاد هو نزوح أكثر من ٤٠٠ ألف مواطن من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الضفة الشرقية . وأدت هذه الهجرة القسرية إلى زيادة حادة في حجم السكان، وما استلزمه ذلك من زيادة أعباء الإنفاق العام، الأمر الذي أدى إلى

انعكاس نشاطات القطاعات الاقتصادية وتوقف تنفيذ المشاريع المقررة في برنامج السنوات السبع (١٩٦٤م – ١٩٧٠م) وانخفاض مستوى الإنفاق الاستثماري بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي، وتصاعد الحشد العسكري على حساب الجهد الإنمائي . وكان الاقتصاد الأردني غير قادر على إيجاد المزيد من فرص العمل، الأمر الذي زاد من ارتفاع معدلات البطالة التي بدأت بالتنامي والصعود بحيث تراوحت بين ١٢- ١٤٪ بين عامي ١٩٦١م – ١٩٧٢م (انظر جدول رقم (١)، وكذلك الحوراني، ١٩٨٨م : ١٢) .

المرحلة الثانية (١٩٧٣م – ١٩٨٢م) : وتعرف هذه الفترة باسم فترة الانتعاش الاقتصادي أو فترة الطفرة . فقد شهد الاقتصاد الأردني خلال هذه الفترة تحسناً واضحاً في الظروف الاقتصادية . وهذه المرحلة هي امتداد لسنوات الخطة الثلاثية (١٩٧٣م – ١٩٧٥م) التي استهدفت توفير (٧٠) ألف فرصة عمل جديدة، وكذلك الخطة الخمسة الأول (١٩٧٦م – ١٩٨٠م) التي اعتبرت من أبرز فترات الازدهار والرواج الاقتصادي (الحوراني ، ١٩٨٨ م : ١٣- ١٤) .

حقق الاقتصاد الأردني إنجازات كبيرة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي خلال هذه الفترة تمثلت في :-

١- تحقيق معدلات عالية للناتج المحلي الإجمالي .
٢- ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي .
٣- إرساء قواعد البنية التحتية .
٤- إحراز تقدم كبير في مستويات التعليم والصحة والإسكان .
٥- بناء مشاريع عديدة في قطاعات الزراعة المياه والصناعة التحويلية .
٦- تخفيض كبير في معدلات البطالة إلى حد وصول الاقتصاد الوطني إلى حالة التشغيل شبه الكامل ؛ حيث تراوح معدل البطالة خلال الفترة ١٩٧٦م – ١٩٨٠م من ١,٦–٣ ٪ ولم يزد خلال هذه الفترة عن ٣,٣٪ وقد ساعد على تحقق

هذه الإنجازات زيادة في تدفق الموارد المالية الخارجية نتيجة :

- ارتفاع تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج وخاصة من دول الخليج العربي .
- زيادة الصادرات الزراعية والصناعية التحويلية .
- زيادة المساعدات الرسمية المقدمة للحكومة المركزية .

على الرغم من هذه الإنجازات فإن الأردن لم يتمكن من التغلب على الاختلالات الرئيسة الكامنة في الهيكل الاقتصادي للدولة، فقد أدى ارتفاع الدخل القومي المتاح إلى ارتفاع معدل نمو الاستهلاك الكلي ، واستمرار زيادة مستواه عن الناتج المحلي الإجمالي ، مما أبقى على المدخرات المحلية سالبة، وإلى زيادة الاعتماد على الموارد المالية الخارجية لسد فجوة الاستهلاك من ناحية وتمويل إجمالي التكوين الرأسمالي من ناحية أخرى . ولقد نتج عن عدم مواكبة الإنتاج المحلي للطلب المحلي اتجاه جزء هام من هذا المطلب إلى المستوردات ، وبالتالي زيادة العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات . كذلك أدى تزايد معدل نمو الإنفاق الحكومي بما يفوق معدل نمو الإيرادات المحلية إلى زيادة العجز في الموازنة العامة خلال الفترة المذكورة .

غير أن الأردن تمكن من تغطية العجز من خلال المساعدات والمنح الخارجية وتحويلات العاملين في الخارج، إضافة إلى القروض الداخلية والخارجية، والسحب من الاحتياطي بشكل ثانوي.

ولعل من أبرز الاختلالات الهيكلية في هذه الفترة تراجع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة مساحة قطاع الإنشاءات وقطاع الخدمات الحكومية . وأصبح الأردن ولأول مرة في تاريخه يعاني من نقص في بعض التخصصات والكوادر البشرية الفنية والمهنية، الأمر الذي أدى إلى استخدام العمالة العربية والأجنبية بحيث أصبح سوق العمل الأردني مستقبلاً ومرسلاً للقوى العاملة في آن واحد (نبيل عماري وزميله ، ١٩٩٣م: ١٥٦- ١٥٧) .

المرحلة الثالثة (١٩٨٣م –١٩٩١م) : وهي فترة الركود الاقتصادي: فالنشاط الكبير الذي شهده الاقتصاد الأردني في عقد السبعينات وبداية الثمانينات لم يستمر بعد ذلك . إذ أدى انخفاض أسعار النفط العالمية منذ عام ١٩٨٣م، وما صاحبه من تدهور النشاط الاقتصادي في دول الخليج إلى انخفاض المقبوضات من العملات الأجنبية نتيجة عوامل ثلاثة هي :

١- انخفاض الطلب على المنتجات الزراعية والصناعية في الدول العربية المجاورة.

٢- انخفاض الطلب الخارجي على الأيدي العاملة الأردنية ، وانخفاض تحويلات العاملين ، وبروز مشكلة البطالة في الأردن تبعاً لذلك .

٣- انخفاض المنح والمساعدات الخارجية ، والتي كانت تشكل بالإضافة إلى تحويلات العاملين أهمية بالغة في تغطية العجز في ميزات السلع والخدمات في ميزان المدفوعات الأردني.

لقد أدى انخفاض تدفق الموارد المالية إلى انخفاض حجم الطلب المحلي بشكل عام، وانخفاض الإنفاق الاستثماري بشكل خاص كما نتج عنه انخفاض الناتج المحلي إلى حوالي ٢,٥٪ سنوياً خلال الفترة ١٩٨٢م –١٩٨٧م مقارنة بحوالي ١٠٪ سنوياً خلال الفترة من ١٩٧٦م – ١٩٨٢م ، وانخفض النمو إلى ٠,٥ عام ١٩٨٨م . ورافق ذلك انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بشكل متواصل كما أدت إلى ارتفاع مستمر في البطالة.

لمواجهة الركود الاقتصادي خلال هذه الفترة قامت الحكومة بزيادة النفقات العامة لسد الانخفاض في استثمارات القطاع الخاص، كما زاد البنك المركزي من التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاعين العام والخاص . وقد نتج عن ذلك زيادة العجز في الموازنة العامة ليصل إلى ٥٨٠ مليون دينار، تشكل أكثر من ربع الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٨٧م ، وكذلك تزايد العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات إلى حوالي ٣٥٠ مليون دولار في نفس العام .

وقد نتج عن انحسار تدفق الموارد المالية من دول الخليج إلى زيادة اللجوء إلى الاقتراض الخارجي والداخلي لسد النقص في هذه الموارد، مما أدى إلى ارتفاع حجم الدين الخارجي إلى ٦,٥ بليون دولار عام ١٩٨٨م، في حين بلغت خدمة هذا الدين الخارجي أي نسبة الأقساط والفوائد المستحقة إلى الصادرات من السلع والخدمات ٥١٪ عام ١٩٨٨م ؛ كذلك أدى السحب من الاحتياطي من العملات الأجنبية إلى انخفاضها إلى مستويات متدنية لا تكفي لتغطية المستوردات السلعية والخدمية، مما زاد الضغط على الدينار الأردني فانخفض سعره أمام العملات الأجنبية الرئيسة بحدود ٥٠٪ في نهاية عام ١٩٨٨م، الأمر الذي أدى في النهاية إلى زعزعة الثقة بقدرة الاقتصاد الأردني على التغلب على المشكلات المالية، مما ساعد على هروب رأس المال الخاص إلى الخارج بشكل لم يسبق له مثيل.

قامت الحكومة بسلسلة من الإجراءات التي تستهدف زيادة الإيرادات المحلية، فرفعت معدل الضريبة على كثير من السلع، كما زادت من عدد السلع التي تخضع للضريبة، ولجأت إلى ترشيد الإنفاق العام . غير أن هذه الإجراءات لم تكن كافية من حيث توقيتها أو حجمها للحيلولة دون استفحال الأزمة المالية، وواجه الأردن حالة عدم القدرة على الوفاء بالتزاماته المالية الخارجية، مما استوجب دخوله في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي من أجل إعادة جدولة ديونه الخارجية. ومن ثم وضع برنامج للتصحيح الهيكلي للفترة ١٩٨٩م – ١٩٩٣م لمعالجة الاختلالات في الاقتصاد الأردني بما يسمح بتحقيق معدل مناسب للنمو الاقتصادي وكبح جماح التضخم . إلا أن أزمة الخليج التي أطلت برأسها عام ١٩٩٠م التي أدت إلى موجة ثالثة من الهجرة القسرية، رافقها عودة ٣٠٠ ألف مواطن من دول الخليج، وذلك خلال سنوات ١٩٩٠م – ١٩٩٢م ، وقدرت أعداد العاملين من هؤلاء بنحو ٧٥ –٨٠ ألف ، مما أحدث صدمة كبيرة لسوق العمل تمثلت في الارتفاع الكبير للأردنيين الباحثين عن عمل، حتى وصلت معدلات البطالة عام ١٩٩٣م إلى ١٨,٨٪ من إجمالي القوى

العاملة. وقد ترافق مع هذه الأزمة إغلاق شبه كامل لأسواق العمل الخارجية. وقد تزامن مع ذلك ارتفاع المديونية، وتقلص الإنفاق الحكومي و تراجع حجم الصادرات الأمر الذي أدى إلى التوقف عن العمل ببرنامج التصحيح الهيكلي (١٩٨٩م –١٩٩٣م).

المرحلة الرابعة : برنامج التصحيح الاقتصادي : تبنى الأردن منذ عام ١٩٩٣م برنامج جديد للتصحيح الاقتصادي، يهدف إلى استئناف مسيرة تصويب الوضع الاقتصادي عن طريق حزمة متكاملة من السياسات المالية والنقدية والتجارية وسياسات سعر الصرف والسياسيات القطاعية، وعلى رأس هذه السياسات سياسة إدارة الدين الخارجي، وإتاحة الفرصة للأردن للحصول على تسهيلات الصندوق والبنك الدوليين، ومساندة الأردن في التفاوض على إعادة جدولة الديون الخارجية في إطار نادي باريس ونادي لندن، واعتماد سقوف للاقتراض الخارجي الجديد، والتركيز على أن تكون شروط الاقتراض الجديدة سهلة ميسرة (عماري وشخاترة، ١٩٩٣م : ١٦٠ – ١٦٤) .

لقد استمر برنامج التصحيح الاقتصادي الأول منذ عام ١٩٩٢م –١٩٩٨م ، ثم جدد البنك الدولي فترة العمل بالبرنامج لفترة ثانية تمتد من ١٩٩٨م –٢٠٠٤م وكانت هذه الفترة هي الفترة الأخيرة والنهائية التي طبق فيها البرنامج بالتفاهم مع صندوق النقد الدولي.

وفيما يلي لمحة موجزة عن هذا البرنامج :

أولاً السياسات المالية: تضمن البرنامج مجموعة من السياسات على جانبي الإيرادات والنفقات تستهدف خفض العجز في الموازنة العامة من ١٨٪ إلى ٥٪ في نهاية البرنامج .

أ – جانب الإيرادات : يستهدف برنامج التصحيح رفع مستوى الإيرادات من خلال تطبيق جملة من الإجراءات أبرزها :

١- توسيع قاعدة ضريبة الدخل من خلال تخفيض حجم الإعفاءات الضريبية مما يؤدي إلى زيادة مساهمة الضرائب المباشرة في حصيلة الإيرادات المحلية .

٢- رفع كفاءة التحصيل الضريبي ومنع التهرب الضريبي وتحويل الضريبة النوعية Specific tax إلى ضريبة نسبية Advalorem tax ، وزيادة ضريبة الاستهلاك على السلع المختلفة وإخضاع سلع جديدة لهذه الضريبة .

٣- زيادة أسعار المحروقات بما يؤدي إلى إلغاء الدعم عنها؛ وذلك لتحقيق مزيد من الإيرادات للخزينة .

ب – **جانب النفقات** : تستهدف السياسة المالية تخفيض النفقات العامة من خلال تطبيق الإجراءات التالية :

١- تخفيض حجم الدعم الحكومي للسلع الأساسية عن طريق توجيهه للفئات المستحقة .

٢- تقييد النفقات الطارئة والنفقات خارج الموازنة للحكومة المركزية .

٣- تخفيض الدعم المقدم إلى المؤسسات العامة من خلال إعادة هيكلتها المالية بما يحقق استقلالها المالي عن طريق زيادة أسعار خدماتها لتغطي كلفتها الاقتصادية الحقيقية .

٤- تقليص معدل نمو المشتغلين في القطاع العام ، والإبقاء على تدني الأجور الحقيقية في القطاع العام .

ثانياً : السياسة النقدية : تستهدف السياسة النقدية تحقيق استقرار سعر صرف الدينار الأردني وكبح جماح التضخم ؛ وذلك من خلال تقويم أسعار الفائدة على الودائع بالعملات المحلية ، بحيث يؤدي إلى رفع معدلات الادخار ، وتشجيع

التدفقات المالية الخارجية. كذلك ضبط معدل نمو الائتمان للقطاع العام بما يضمن احتياجات القطاع الخاص لتمويل استثماراته، وكذلك إعادة هيكلة المؤسسات الضعيفة في الجهاز المصرفي بما يساعد على تحقيق الاستقرار النقدي .

ثالثاً : السياسة التجارية : يستهدف برنامج التصحيح تخفيف العجز في ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات السلعية والخدمية، وتقييد المستوردات، من خلال سياسات الإحلال وسياسات تقييد الطلب المحلي . ويرى برنامج التصحيح أن مستقبل النمو الاقتصادي يكمن في زيادة القدرة على التصدير من السلع والخدمات، من خلال زيادة القاعدة الإنتاجية، الموجهة للتصدير وإيجاد منافذ تصديرية جديدة .

إن محدودية المياه الحالية والمستقبلية تفرض قيوداً حقيقية على إمكانية التوسع المستقبلي في الصادرات الزراعية ، وكذلك فإن تراخي الطلب العالمي على الصادرات التعدينية يؤدي إلى التركيز على الصناعات التحويلية الصغيرة والمتوسطة الحجم لزيادة الصادرات، ويجب أن يرافق ذلك إلغاء الحماية واستبدالها بالتعرفة الجمركية، ورفع القيود الكمية على المستوردات، على أن يتم تقييد المستوردات من السلع الاستهلاكية، من خلال سياسات التعرفة الجمركية والسياسات الضريبية. وينص البرنامج على ضرورة مساواة ضريبة الاستهلاك المفروضة على المنتجات المحلية، وتلك المفروضة على المستوردات المماثلة لهذه المنتجات .

رابعاً : سياسة سعر الصرف : يهدف البرنامج إلى تطبيق سياسة مرنة لسعر صرف الدينار، وتتضمن هذه السياسة عدم قيام الحكومة باتخاذ أية إجراءات للمحافظة على سعر الصرف من خلال القيود على التجارة الخارجية ، أو مدفوعات أقساط وفوائد الدين الخارجي ، أو استخدام الاحتياطي من العملات الأجنبية؛ إلا من خلال التشاور المشترك مع صندوق النقد الدولي، وبعد الإطلاع على مستوى أداء الصادرات واحتياطي البلد من العملات الأجنبية .

خامساً : السياسات القطاعية : تحتل السياسيات القطاعية موقعاً بارزاً ضمن سياسات برنامج التصحيح المدعوم من صندوق النقد الدولي .

ففي مجال الزراعة : نص البرنامج عن ضرورة إزالة الأنماط الزراعية التي تفرضها الحكومة على المزارعين ، وإزالة الدعم عن مدخلات الإنتاج الزراعية كالأعلاف الحيوانية والأسمدة والمبيدات بشكل تدريجي ، وإزالة الدعم عن إنتاج الحبوب بما يضمن مساواة أسعارها مع الأسعار العالمية.

وفي مجال الري : ينص البرنامج على رفع أسعار المياه المستخدمة للأعراض الزراعية لتغطي كلفة التشغيل والصيانة ، وذلك بهدف ترشيد وتحسين كفاءة استخدامها ، وفي مجال الطاقة ينص البرنامج على تخفيض قيمة المستوردات النفطية من خلال زيادة الكفاءة في استخدام الطاقة وتحرير أسعار المشتقات النفطية والكهرباء ، بشكل يضمن تغطية السعر للتكلفة ، مع مراعاة طبقات السكان ذات الدخل المتدني، ويتضمن برنامج التصحيح إدخال إصلاحات جذرية على المؤسسات العامة بحيث تؤدي إلى ترشيد استخدام خدماتها ، وزيادة كفاءتها المالية بما يحقق لها الاستقلال المالي ويقلص الدعم الحكومي لها.

تتطلب هذه السياسة إخضاع المؤسسات القطاعية لمؤشرات الربحية في تحديد عوائد وكلفة الخدمات، وتقليص الدور الحكومي في الأنشطة الإنتاجية المباشرة، من خلال إدارتها على أسس تجارية في المرحلة الأولى ثم بيعها إلى القطاع الخاص في مرحلة لاحقة (عماري وشخاترة ، ١٩٩٣م : ١٦٠ –١٦٤) .

سادساً : سياسة إدارة الدين الخارجي : يعطي برنامج التصحيح الاقتصادي أهمية بالغة لسياسات إدارة الدين الخارجي . وتحدد هذه السياسة مقدار التمويل الخارجي المتاح . وتشمل هذه السياسات وضع حدود قصوى على مستوى استحقاق الدين الخارجي المطلوب . وينص البرنامج على أن تقوم الحكومة بإزالة كافة الالتزامات المالية المستحقة عنها من أقساط وفوائد الدين الخارجي، إما عن طريق

الدفع أو إعادة الجدولة ، وأن تعمل الحكومة على أن لا تتراكم أية التزامات متأخرة جديدة خلال فترة التصحيح . وكذلك وضع سقوف على الاقتراض الخارجي غير الميسر، والحد من القروض القصيرة ومتوسطة الأجل غير الميسرة، وذلك بغرض التخفيف من عبء الدين الخارجي.

سابعاً : حماية الفئات المتضررة : يؤدي تطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي إلى انعكاسات سلبية على فئات المجتمع، وخاصة في المراحل الأولى . أهمها ارتفاع المستوى العام للأسعار، وانخفاض المستوى المعيشي للسكان تبعاً لذلك . ويعود ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى زيادة أسعار المستوردات الاستهلاكية والرأسمالية والوسيطة، وهذا يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المنتجة محلياً. إضافة إلى ارتفاع أسعار السلع نتيجة لإزالة الدعم الحكومي عنها .

ولمواجهة بعض الآثار السلبية على فئات السكان متدنية الدخل فقد تضمن البرنامج مجموعة من الإجراءات منها :

١- الإبقاء على دعم بعض السلع الأساسية وتوجيهها نحو الطبقات الفقيرة ومحدودة الدخل .

٢- زيادة الموارد المتاحة لصندوق التنمية والتشغيل وحزمة الأمان الاجتماعي بهدف توفير الأنشطة الاقتصادية الصغيرة بما يساعد على خلق دخول دائمة للفئات المتضررة، بهدف مكافحة جيوب الفقر والبطالة.

٣- تطوير ورفع الكفاءة الإنتاجية للمتعطلين عن العمل من الفئات المتضررة من خلال التدريب وإعادة التأهيل بما يكسبهم المهارات اللازمة لمزاولة الحرف التي يمولها الصندوق أو مزاولة المهن المتوفرة في السوق المحلي .

٤- وضع برنامج للصناعات الصغيرة التي يمكن إقامتها بموارد مالية محدودة والمساعدة في تسويتها من خلال الجمعيات الأهلية .

٥- زيادة رواتب وأجور القطاع العام ولكن بنسب تقل عن الارتفاع في المستوى العام للأسعار .

مزايا ومثالب برنامج التصحيح : هناك وجهتا نظر متعارضتان حول برنامج التصحيح الاقتصادي : الأولى متفائلة ، والثانية متشائمة ، فالبعض يرى أن الأردن لو لم يأخذ بوصفة البنك الدولي للتصحيح الاقتصادي تكون النتيجة هي :

١- الانخفاض الشديد في قيمة العملة الوطنية .

٢- ظهور واستشراء السوق السوداء في المواد الغذائية والسلع والعملات الأجنبية .

٣- تراجع شديد في الاستثمار، ومزيد من الفقر والبطالة .

٤- ارتفاع في نسبة التضخم وارتفاع شديد في الأسعار .

٥- تعطل التنمية وتباطؤ في النمو الاقتصادي، وهروب لرأس المال الوطني إلى الخارج .

٦- انعدام ثقة المجتمع الدولي والجهاز المصرفي العالمي بنا مما يستلزم عقوبات اقتصادية لتخلفنا عن سداد ديون الدول والبنوك الأجنبية (نادي باريس ونادي لندن) (العلمي ، ١٩٩٩م : ١٠٤) .

ويرى هؤلاء المتفائلون أن سنوات التصحيح وخاصة الفترة ١٩٩٢م – ١٩٩٨م قد ساهمت فيما يلي :

١- تحقيق زيادة تدريجية في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٤,٣٪.

٢- تخفيض معدل التضخم من ١٠٪ إلى ٤,٥٪ .

٣- تخفيض العجز في الموازنة العامة من ١٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٥٪ .

٤- إيجاد حالة من التوازن لميزان المدفوعات .

٥- تخفيض الاستهلاك الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٩٧,٩٪ إلى ٧٩,٥٪

الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاستثمار (عماري و شخاترة ، ١٩٩٢م : ١٦٠) .

ويرى هؤلاء المتفائلون أن برنامج التصحيح الأردني ساعد على استئناف الإنفاق على الاستثمار وليس تسديد الديون، وباختصار فالبرنامج صيغ ليخدم متطلبات الاقتصاد الأردني وأولويات المجتمع الأردني (العلمي، ١٩٩٩م : ١٠٧) الأمر استلزم مد البرنامج لفترة أطول .

أما وجهة النظر الأخرى فترى أن الهدف الأول لبرامج التصحيح هو خدمة الديون الخارجية للدول الفقيرة لصالح الدول الغنية ، ولا ينظر لرفاهية الشعوب وقيمتها ، بالقدر الذي توجه فيه التنمية لتحصيل الفوائد لخدمة الدين الخارجي، وبرهان هؤلاء هو نتائج آثار تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي في (١٢) دولة نامية في مناطق جغرافية متباينة (أفريقيا جنوب الصحراء ، أمريكا اللاتينية، جنوب شرق آسيا) والتي تشير كلها إلى أن الأخذ بهذا البرنامج قد اقترن في جميع الحالات بارتفاع معدلات التعطل السافر، وإن تفاوتت حدة هذا الارتفاع وفقاً لطبيعة الهياكل الاقتصادية وتنوعها في كل دولة، إلى جانب تزامن ذلك مع مجموعة أخرى من الانعكاسات السلبية من أهمها تدهور معدلات الأجور الحقيقية وخاصة في المناطق الحضرية، وتهميش نسب متزايدة من قوة العمل نتيجة للالتحاق بالقطاعات الهامشية غير الرسمية .

أما الظاهرة الأكثر خطورة فتمثل انعكاسات برامج الإصلاح الاقتصادية على الهياكل الإنتاجية للدول النامية؛ حيث تعرضت معظم الدول التي أخذت ببرامج الإصلاح الاقتصادي لتقلص قطاع الصناعة التحويلية، وانخفاض مساهمتها في توليد الناتج المحلي الإجمالي، وذلك نتيجة لعدم قدرة هذا القطاع على مواجهة آثار تحرير التجارة الخارجية التي تتزامن مع تحرير أسعار الصرف وأسواق رأس المال . الأمر الذي يخضع هذه الدول لنمط جديد من تقسيم العمل الدولي بحيث تظل منتجة للمواد الأولية، مقابل تزايد اعتمادها على الدول الصناعية في الحصول على

احتياجاتها من السلع المصنعة، وهو ما يهدد مسيرة التنمية في هذه الدول، ورغبتها المشروعة في تحقيق هياكل إنتاجية متنوعة ومتوازنة (Huston & others, 1991 : 5-6) .

إذا كان هذا حال الدول التي أخذت بوصفة البنك الدولي للتصحيح الاقتصادي فهل يكون الأردن استثناءً من القاعدة ؟

الجواب : قد يكون نعم ، عند البعض الذي يرى أنه بالرغم من التشابه بين برامج التكيف الاقتصادي للبلدان النامية الناشئ عن التشابه بين الاختلالات التي تعاني منها، وخاصة العجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات ، وضعف الادخارات المحلية، والعجز عن خدمة الدين الخارجي، إلا أن هناك خصائص أردنية تميز برنامج التصحيح الاقتصادي في الأردن، وتجعله مختلفاً إلى حد بعيد عن برامج التكيف الأخرى، وأفضل منها من عدة نواحي أساسية .

في حين يرى البعض الآخر أن هذه الخصوصية مبالغ فيها، وإن انفرد الأردن ببعض الاعتبارات الخاصة، إلا أن هذه الاعتبارات ليست العصا السحرية، التي تجعل برنامجه التصحيحي يختلف عن البرامج العالمية الأخرى، فالأردن حقق بعض النجاحات من خلال برنامج التصحيح الاقتصادي، منها استقرار سعر صرف الدينار الأردني، وزيادة معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة تصل إلى ٦٪ ونجح في جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى البلاد لكنه أخفق في تخفيض معدل التضخم (١٢٪ عام ٢٠٠٦م) وأخفق في تخفيف العجز في الموازنة العامة، ولم يخفض الاستهلاك الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة التي كانت متوقعة ولم تصل أرقام النجاحات التي حققتها برامج الإصلاح الاقتصادي إلى عمق المجتمع الأردني، وعلى القدرات التنموية للناس وحاجاتهم، خاصة مع موجات ارتفاع الأسعار المتلاحقة، التي قللت الثقة في الخطاب التنموي الحكومي، الذي لم يصل بعد إلى تحقيق إنجازات وطنية تمثل حاجات الناس وأولوياتهم.

المرحلة الخامسة: الحالة الراهنة: وتمتد من عام ٢٠٠٤م، وحتى الوقت الراهن، ففي عام ٢٠٠٤م أصبحت الحكومة غير ملزمة بالعودة إلى صندوق النقد الدولي لرسم السياسة الاقتصادية في البلاد، وقد تفاءل الناس خيراً بانخفاض نسبة البطالة، وازدياد فرص التشغيل للقوى العاملة المتعطلة غير أن ظلال سياسات صندوق النقد الدولي بقيت مهيمنة على السياسة الاقتصادية. فبرامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي للفترة السابقة أفرزت سياسة نقدية ومالية وتوجهات اجتماعية زادت من حدة البطالة في البلاد، لذلك لو نظرنا إلى أرقام البطالة للفترة من ٢٠٠٤م وحتى الوقت الحاضر لوجدنا أن النسبة تراوح مكانها حول ١٥٪ بحسب التقديرات الرسمية (انظر جدول رقم ١) وأن هذه النسبة هي أقل من الواقع الفعلي للبطالة بحسب التقديرات غير الرسمية، فدراسات البنك الدولي والدراسات التي أجراها مراكز الدراسات الإستراتيجية بالجامعة الأردنية تظهر نسباً عالية بالمقارنة مع التقديرات الرسمية. والدراسة الأخيرة التي قام بها مركز الدراسات الإستراتيجية بتكليف وتمويل من وزارة التخطيط أظهرت أن حجم البطالة في الأردن يزيد عن ٢٠٪[1] غير أن الحكومة رفضت نتائج هذه الدراسة، ورأت عدم نشرها واعتمادها؛ لأنها ذات تأثير سلبي على مصداقية البيانات الرسمية وتزعزع ثقة المستثمرين ومؤسسات التمويل الدولية بمؤشرات الاقتصاد الأردني. والواقع أن حجم البطالة في الأردن ليس بعيداً عن هذا الرقم، سيما وأن كافة الدراسات السابقة والتي أجرتها مؤسسات مستقلة كانت أرقام البطالة فيها أعلى بكثير من الأرقام الرسمية التي تعتمدها الجهات الحكومية.

---

(١) أجريت هذه الدراسة خلال الفترة من ٤/٢٨ – ٢٠٠٢/٦/١٥ م ، وهناك دراسة أخرى سابقة لمركز الدراسات الإستراتيجية أجريت عام ١٩٩٦م أظهرت أن نسبة البطالة كانت ٢٧,٥٪. وقد قدرت وزارة التخطيط أن حجم البطالة سيتراوح بين ١٨– ٢٥,٤٪ (انظر : وزارة التخطيط: قسم القوى البشرية، بيانات غير منشورة نقلاً عن عماري وشخاترة ١٩٩٣م: ١٧١).

ولقد كان للسياسات التي طبقتها الحكومة أثر كبير في تنامي وارتفاع نسبة البطالة خلال السنوات الخمس الماضية ومن هذه السياسات ما يلي:

١- تخلي الدولة عن الالتزام بتعيين الخريجين وتقنين التوظيف الحكومي.

٢- أدى خفض معدل النمو للإنفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية الضرورية، إلى خفض الاستثمار الحكومي، في إيجاد طاقات إنتاجية جديدة تستوعب الأيدي العاطلة عن العمل، باستثناء الاستثمار في مشاريع البنية الأساسية الضرورية.

٣- أدت الزيادة الكبيرة في الضرائب غير المباشرة (مثل ضريبة المبيعات) وإلغاء الدعم عن المواد الأساسية، وزيادة الرسوم على الخدمات العامة، إلى إحداث خفض ملموس في حجم الدخل العائلي المتاح للإنفاق، الأمر الذي يتوقع منه انخفاض الطلب المحلي، وظهور الكساد في السوق المحلي، مما يترتب عليه خسائر وإفلاسات، وتسريح العمالة، وتخفيض الأجور إلى نسبة لا يستطيع العامل القبول بها.

٤- أن تحرير تجارة الاستيراد، وخفض الرسوم الجمركية، أدت إلى تعرض الصناعات المحلية إلى منافسة غير متكافئة، لم تستطيع الكثير منها الصمود أمام المنتجات المستوردة، الأمر الذي أدى إلى إغلاق وإفلاس بعضها وتسريح عمالها مما يزيد من نسبة البطالة.

٥- وأخيراً نجم عن خصخصة مشروعات القطاع العام موجه تسريح عدد من العمالة الموظفة وبخاصة العمالة ذات الأجور المرتفعة أو خفض رواتب العمال الذين يبقون في وظائفهم وقد أصبحت الخصخصة من مصادر النمو للبطالة.

خصائص المتعطلين عن العمل : فيما يلي عرض سريع للخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمتعطلين عن العمل . وقد اكتفينا بأرقام عامي ٢٠٠٥م و ٢٠٠٦م لإبراز هذه الخصائص والمزايا.

بلغ عدد سكان الأردن عام ٢٠٠٥م قرابة ٥,٤٧٣ مليون نسمة، كما بلغ حجم القوى العاملة ١,٢٥٠,٠٠٠ نسمة ، وإذا أخذنا بمتوسط الأرقام الرسمية لدائرة الإحصاءات العامة لنسبة البطالة في الأردن لعام ٢٠٠٥م وهو ١٤,٨٪ تبين لنا أن هناك ما يقرب من (٢١٠) ألف عاطل عن العمل (الأردن بالأرقام عدد (٨) ٢٠٠٦م).

يظهر الجدول التالي رقم (٢) توزيع المتعطلين بحسب الجنس للأعوام ٢٠٠٣م و ٢٠٠٦م ومنه يظهر أن نسبة البطالة من الذكور تتراوح بين ١٢–١٣٪ بينما لدى الإناث ترتفع من ١٦–٢٥٪ ، مما يظهر تزايد نسبة البطالة لدى الإناث أكثر من الذكور، فإذا علمنا أن نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة لا تزيد عن ١٧٪ ، أدركنا أن البطالة عند الإناث أعلى من نسبة المشاركة في قوة العمل.

جدول رقم (٢)

المتعطلون بحسب الجنس للأعوام ٢٠٠٣م – ٢٠٠٦م

السنة	ذكور	إناث	الإجمالي
٢٠٠٣	١٣,٤	٢٠,٨	١٤,٥
٢٠٠٤	١١,٨	١٦,٥	١٢,٥
٢٠٠٥	١٢,٨	٢٥,٩	١٤,٨
٢٠٠٦	١١,٩	٢٥,٠	١٤

المصدر: التقارير السنوية لمسح العمالة والبطالة ٢٠٠٣ م –٢٠٠٦م.

يظهر جدول رقم (٣) أن البطالة في سوق العمل الأردني متفشية بصورة أساسية بين أوساط الشباب، إذ بلغ معدل البطالة حوالي ١٥,٨٪ ضمن الفئة العمرية (١٥ –١٩) و حوالي ٣٨٪ للفئة العمرية (٢٠ –٢٤) أي أن أكثر من نصف العاطلين عن العمل هم (١٥ –٢٤) عاماً.

جدول رقم (٣)

التوزيع النسبي للمتعطلين حسب الجنس والفئات العمرية للعام ٢٠٠٥م

الفئة العمرية	ذكور	إناث	الإجمالي
١٥ – ١٩	٢٠,٦	٢,٤	١٥,٨
٢٠ – ٢٤	٣٤,٥	٤٧,٥	٣٨,٠
٢٥ – ٣٩	٣٤,٨	٤٥,٧	٣٧,٧
٤٠ فما فوق	١٠,١	٤,٤	٨,٦
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: تقرير مسح العمالة والبطالة لعام ٢٠٠٥م.

ويمكن تفسير هذه الظاهرة للفئة العمرية (١٥ –١٩) فالأوضاع المادية لأسر هؤلاء المتعطلين التي تضطرهم إلى زج أبنائهم إلى سوق العمل في سن مبكرة وتركهم الدراسة . ومن الجدير بالذكر أن أرقام هذه الفئة قد زادت بعد إلغاء العمل بقانون خدمة العلم، الذي كان يؤخر دخول هؤلاء إلى سوق العمل .

أما ما يخص الفئة الأخرى (٢٠ –٢٤) فيمكن تفسير ارتفاع النسبة فيها ؛ لأن غالبية خريجي الثانوية العامة وكليات المجتمع والجامعات يقعون ضمن هذه الفئة .

أما حسب الجنس فيلاحظ أن نسبة الإناث المتعطلات تفوق نسبة الذكور في الفئات العمرية (٢٠ –٢٤) و (٢٥ –٣٩) ؛ لأن معظم المتعطلات هن من خريجات كليات المجتمع والجامعات . ويلاحظ انخفاض نسبة مستوى المتعطلات في الفئة العمرية (١٥ –١٩) إلى رقم متدني (٢,٤٪) بالمقارنة مع الذكور (٢٠,٦٪) مما يدل

على أن الآباء لا يدفعون ببناتهم إلى سوق العمل في سن مبكرة كالذكور، إضافة إلى أن نسبة كبيرة ممن يكملن الثانوية يدخلن الحياة الزوجية في سن مبكرة.

يظهر الجدول رقم (٤) توزيع العاطلين عن العمل بحسب الجنس والمستوى التعليمي؛ حيث شكل المتعطلون من مستويات التعليم دون الثانوي قرابة ٥٠٪ من إجمالي المتعطلين لعام ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ على التوالي . وتزيد نسبة الذكور من هؤلاء بحيث تصل إلى ٦٥٪ فيما لا تصل إلى ١٢,٧٪ عند الإناث عام ٢٠٠٥م تنخفض إلى ١٠,٣٪ عام ٢٠٠٦م . أما المتعطلون من حملة الثانوية العامة فتصل نسبتهم في المتوسط ١١ – ١٢٪ مقابل ١١ – ١٢٪ من حملة الدبلوم المتوسط (سنتان فوق الثانوية العامة) ، أما حملة البكالوريوس فأعلى فقد كانت نسبتهم الإجمالية ٢٥ –٢٦٪ لكلا السنتين.

جدول رقم (٤)

المتعطلون حسب الجنس والمستوى التعليمي لعامي ٢٠٠٥م و ٢٠٠٦م

المستوى التعليمي	٢٠٠٥م			٢٠٠٦م		
	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي
أمي	١,٦	٠,٤	١,٣	١,٩	٠,١	١,٤
أقل من ثانوي	٦٤,٩	١٢,٧	٥١,٠	٦٤,٩	١٠,٣	٤٩,٦
ثانوي	١١,٩	٩,١	١١,٢	١٢,٣	١٠,١	١١,٧
دبلوم	٦,٣	٢٧,٥	١١,٩	٤,٩	٢٨,١	١١,٤
بكالوريوس فأعلى	١٥,٣	٥٠,٤	٢٤,٦	١٦,٠	٥١,٥	٢٥,٩
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : التقرير السنوي لمسح العمالة والبطالة لعام ٢٠٠٥م و ٢٠٠٦م.

يمكن أن نستنتج من هذا الجدول حقيقتين هامتين :

١- أن البطالة لدى الإناث تتركز لدى الفئة المتعلمة تعليماً عالياً (دبلوم + بكالوريوس) وهذا يظهر إقبال المرأة الأردنية على التعليم العالي، وبنفس الوقت يظهر أن فرص التوظيف للقطاع النسائي محدودة جداً ؛ حيث ارتفعت البطالة إلى أكثر من ٥٠٪ في القطاع النسائي ممن يحملن مؤهلات جامعية، مقابل ١٥–١٦٪ من الذكور، وكذلك الحال في حاملات الدبلوم المتوسط حيث تتراوح نسبة المتعطلات بين ٢٧–٢٨٪ مقابل ٥ – ٦٪ للذكور .

٢- الملاحظة الثانية التي يمكن استنتاجها أن البطالة لدى الذكور تتركز في الفئات العمرية الدنيا من السلم التعليمي (دون الثانوية) ؛ حيث تبلغ نسبة هؤلاء قرابة ٦٥٪ من إجمالي الذكور العاطلين عن العمل ، وربما يعزى هذا الارتفاع في هذه النسبة لعدم جدوى متابعة التعليم لتقلص فرص العمل كلما ارتفع المؤهل، وانخفاض المردود مقابل تكاليف التعليم، إضافة إلى الظروف المعيشية والاقتصادية التي تحول دون متابعة التعليم، وهذا يفسر ارتفاع نسبة البطالة في صفوف منخفضي التعليم (دون الثانوية) من الذكور .

لم تسعفنا إحصاءات عامي ٢٠٠٥م و ٢٠٠٦م حول مقارنة نسبة البطالة في التخصصات العملية لدى الفئات المتعلمة ، إلا أن مسح العمالة لعام ١٩٩٦م ، قد أورد بعض الأرقام بهذا الخصوص والتي يمكن الاستئناس بها حول التوزيع النسبي للمتعطلين ، حسب التخصص العلمي والمستوى التعليمي ، حيث يظهر الجدول التالي رقم (٥) بعض الحقائق الهامة ومنها :

جدول رقم (٥)

التوزيع النسبي للمتعطلين (دبلوم فأكثر)

حسب التخصص العلمي والمستوى التعليمي لعام ١٩٩٦م

المستوى العلمي	دبلوم	بكالوريوس	ماجستير	المجموع
العلوم التربوية	٢٣,٢	٥,١	٥,٦	١٦,٩
الفنون الجملية	١,٤	١,٣	-	١,٤
العلوم الإنسانية	١٣,٨	١٨,٥	١١,١	١٥,٣
العلوم الشرعية	٠,٤	٦,١	-	٢,٣
العلوم الاجتماعية	٣,٤	٨,١	٢٢,٢	٥,٤
العلوم الإدارية والتجارة	٢٧,٧	١٨,٢	٢٢,٢	٢٤,٣
العلوم القانونية والشريعة	-	٦,٤	-	٢,٢
العلوم الطبيعية	١,٨	٤,٠	٥,٦	٢,٦
الرياضيات والحاسوب	٦,١	٣,٧	-	٥,١
العلوم الطبية والصحية	٦,٨	٥,٧	-	٦,٣
الحرف والمهن والصناعات	٤,٥	١,٠	-	٣,٢
العلوم الهندسية	٧,١	١٧,٥	٢٧,٨	١١,١
العلوم الزراعية	٠,٥	١,٧	٥,٦	٠,٩
الاتصال ...	٢,٠	١,٧	٥,٦	١,٩
العلوم الأخرى	٠,٥	٠,٣	-	٠,٥
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : مسح العمالة والبطالة والدخل لعام ١٩٩٦م، الجولة الأولى (نقلاً عن محمد الخصاونة، ١٩٩٨م : ٥٣) .

١- أن حوالي ٢٨٪ من المتعطلين الذين يحملون شهادة الدبلوم المتوسط هم في التخصصات الإدارية والتجارية و ٢٣٪ في تخصصات العلوم التربوية، وحوالي ١٤٪ هم في التخصصات الإنسانية . ويمكن أن يعزى ذلك إلى زيادة مخرجات النظام التعليمي من هذه التخصصات، والمتوفرة بكافة كليات المجتمع، إضافة إلى توقف وزارة التربية والتعليم عن توظيف حملة الدبلوم المتوسط إلا في الحالات النادرة.

٢- أن حوالي ١٨,٥٪ من المتعطلين في مستوى البكالوريوس متخصصون في العلوم الإنسانية، يلي ذلك المتعطلون بتخصص العلوم الإدارية والتجارية وبتخصص العلوم الهندسية وبنسبة ١٨,٢٪ و ١٧,٥٪ من إجمالي المتعطلين بهذا المستوى التعليمي .

٣- أن حوالي ٢٨٪ من المعطلين في مستوى الماجستير يحملون تخصصات في العلوم الهندسية ، تلاهم المتعطلون الذي يحملون تخصصات في العلوم الاجتماعية والسلوكية والعلوم الإدارية والتجارية وبنسبة ٢٢,٢٪ لكل منهما في هذه المستوى التعليمي .

وبغض النظر عن المستوى التعليمي فقد تركزت البطالة في تخصصات العلوم الإدارية والتجارية وبنسبة ٢٤,٣٪ ثم العلوم التربوية وبنسبة ١٦,٩٪ ومن ثم العلوم الإنسانية وبنسبة ١٥,٣٪ وهذا يعني قرابة ٥٦٪ من بطالة المثقفين تقع في حقول تخصصات العلوم النظرية والإنسانية (الخصاونة ١٩٨٢م : ٥٢ –٥٣) .

تدل بيانات الجدول رقم (٦) الخاص بتوزيع المتعطلين بحسب الحالة الزواجية أن ثلاث أرباع العاطلين عن العمل هم من غير المتزوجين (عزاب) ، ويعزى ارتفاع هذه النسبة إلى كون الأغلبية الساحقة منهم يدخلون سوق العمل لأول مرة، وبالتالي عزوفهم عن الزواج لحين توفر العمل المناسب، أما المتزوجون العاطلون عن العمل فتتراوح نسبتهم بين ٢٢ – ٢٥٪ من إجمالي العاطلين عن العمل .

جدول رقم (٦)

المتعطلون حسب الجنس والحالة الزواجية لعامي ٢٠٠٥م و ٢٠٠٦م

الحالة الزواجية	٢٠٠٥			٢٠٠٦		
	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي
أعزب	٧٧,١	٧٤,١	٧٦,٣	٧٦,٠	٧٤,٥	٧٥,٦
متزوج	٢٢,٦	٢٣,٤	٢٢,٩	٢٤,٠	٢٥٠٥	٢٤,٤
أخرى	٠,٣	٢,٥	٠,٨	–	–	–
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : التقرير السنوي لمسح العمالة والبطالة لعام ٢٠٠٥م و ٢٠٠٦م.

يشير الجدول رقم (٧) إلى توزيع المتعطلين حسب المحافظات، ومنه نلاحظ أن محافظة عمان قد استحوذت على النصيب الأكبر من العاطلين عن العمل ذكوراً أو إناثاً، حيث بلغت النسبة ٣٢,٠٪ عام ٢٠٠٥م ارتفعت إلى ٣٥,٧٪ عام ٢٠٠٦م، تليها إربد بواقع ١٨– ٢٠٪ ثم الزرقاء ١٣٪ لكلا العامين، ويلاحظ انخفاض نسبة البطالة في إربد والزرقاء عام ٢٠٠٦م عنها في عام ٢٠٠٥م، ولعل السبب يرجع إلى وجود العديد من المشاريع التشغيلية التي ساهمت في التخفيف من مشكلة البطالة مثل الجامعات الأهلية، ومدينة الحسن الصناعية في إربد وغيرها، وعلى العموم نجد أن المحافظات التي يوجد بها نسبة كبيرة من السكان والقوى العاملة يوجد فيها نسبة كبيرة من البطالة، ومن هنا نرى أن محافظات الجنوب والوسط هي أقل المحافظات في عدد العاطلين عن العمل بالمقارنة مع مستوى المملكة.

جدول رقم (٧)

نسبة المتعطلين في المحافظات من إجمالي المتعطلين

في المملكة لعامي ٢٠٠٥م – ٢٠٠٦م

المحافظة	٢٠٠٥م			٢٠٠٦م		
	الإجمالي٪	الذكور٪	الإناث٪	الإجمالي٪	الذكور٪	الإناث٪
عمان	٣٢,٠	٣٠,٧	٣٥,٥	٣٥,٧	٣٣,٥	٤١,٤
البلقاء	٦,٧	٦,٣	٧,٨	٦,٨	٦,٦	٧,٤
الزرقاء	١٣,٥	١٣,٩	١٢,١	١٢,٩	١٣,٨	١٠,٥
عجلون	٢,٣	٢,٣	٢,٢	٣,٣	٣,٣	٣,١
مادبا	٣,٠	٣,٠	٣,١	٣,٠	٢,٨	٣,٥
اربد	٢٠,٣	٢١,٣	١٧,٨	١٨,٢	١٩,٣	١٥,٢
المفرق	٥,٧	٥,٩	٥,٣	٤,٩	٥,٤	٣٧
جرش	٣,٢	٣,٣	٢,٩	٢,٩	٢,٨	٣,٠
الكرك	٦,٨	٦,٥	٧,٥	٦,٨	٦,٥	٧,٧
الطفيلة	٢,٢	٢,٢	٢,٠	١,٥	١,٤	١,٨
معان	٢,٤	٢,٦	١,٩	٢,٤	٢,٤	١,٦
العقبة	١,٩	٢,٠	١,٨	١,٩	٢,٢	١,٣

المصدر : التقرير السنوي لمسح العمالة والبطالة لعام ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ .

إن هذا الجدول يخفي حقيقة هامة، وهي أن نسبة البطالة في المحافظات القليلة السكان هي أكبر بكثير من نسبة البطالة في المحافظات الكبيرة، ويعود السبب في ذلك إلى ضيق أسواق وفرص العمل في هذه المحافظات .

من خلال الجدول التالي رقم (٨) الذي يظهر معدل البطالة في المناطق الإدارية نرى محافظات : الكرك، الطفيلة، ومعان، والمفرق، وجرش، قد احتلت المراكز الأربعة الأولى في نسبة البطالة عام ٢٠٠٥م ، وقد شاركتها محافظة عجلون عام ٢٠٠٦م في نسبة ارتفاع البطالة . ويلاحظ من الجدول تفاوت نسبة البطالة بين الذكور والإناث ؛ حيث نجد أن معدل البطالة لإجمالي المملكة لدى الإناث بلغ أكثر من ٢٥٪ مقابل ١٢٪ للذكور لعامي ٢٠٠٥م و ٢٠٠٦م على التوالي، وأن هذا المعدل يتفاوت كثيراً في المحافظات، وقد يصل إلى أرقام عالية تتراوح بين ٣٠ –٣٨٪ ، كما في جرش والمفرق وعجلون والكرك.

جدول رقم (٨)

معدل البطالة بحسب النوع والمنطقة الإدارية لعام ٢٠٠١م و ٢٠٠٢م

المحافظة	٢٠٠١م			٢٠٠٢م		
	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث
عمان	١١,٧	٩,٨	٢١,٣	١٢,١	٩,٩	٢٢,٥
البلقاء	١٤,٤	١٢,٢	٢٤,٠	١٤,١	١٢,١	٢٢,٩
الزرقاء	١٣,٤	١١,٥	٢٨,٠	١٢,٣	١٥,٧	٢٥,٧
مادبا	١٧,٠	١٥,١	٢٥,٧	١٥,٥	١٣,٥	٢٥,٨
إربد	١٧,٥	١٥,٧	٢٨,٣	١٥,٦	١٣,٩	٢٦,٦
المفرق	١٩,٩	١٧,٥	٣٥,١	١٦,٩	١٥,٥	٢٦,٢

المحافظة	٢٠٠١م			٢٠٠٢م		
	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث
جرش	١٨,٥	١٥,٩	٣٨,٥	١٥,٥	١٢,٨	٣٢,١
عجلون	١٦,٦	١٤,٧	٢٦,٩	١٨,١	١٥,٥	٣٤,٨
الكرك	٢٤,٩	٢١,١	٣٥,٧	٢٢,٣	١٩,١	٣٤,٩
الطفيلة	٢١,٦	١٨,٨	٣٦,٩	١٤,٩	١٢,١	٢٩,٧
معان	٢٠,٩	١٩,٤	٢٩,٩	١٧,٥	١٦,٤	٢٣,٥
العقبة	١٥,٣	١٢,٩	٣٥,٤	١٣,٨	١٢,٨	٢٢,٣
إجمـــــالي المملكة	١٤,٨	١٢,٨	٢٥,٩	١٤,٠	١١,٩	٢٥,٠

المصدر : التقرير السنوي لمسح العمالة والبطالة لعامي٢٠٠٥ و ٢٠٠٦

تتفاوت البطالة بين الريف والحضر كما تظهرها جدول رقم (٩) إذ تبلغ البطالة في الرييف ١٥,٥٪ للذكور، في حين لا تتجاوز ١١,٢٪ في الحضر. أما بخصوص الإناث فنجد أن البطالة في الريف للإناث بحدود ٣١,٢٪ تنخفض لدى الإناث في الحضر إلى ٢٣,٨٪، وعلى العموم تبلغ نسبة البطالة في الريف والحضر لدى الإناث ضعف حجم البطالة في المدن (انظر شكل ٩) وفي دراسة إقليمية عن محافظة المفرق تبين أن هذه النسبة منخفضة جداً على مستوى المحافظات، أما في بؤر الفقر فقد أظهرت نتائج دراسة عن البطالة فيها، أن نسبة البطالة ترتفع إلى ٦٩,٧٪ من إجمالي القادرين على العمل (انظر عبدالحليم: ١٩٩٧م : وكذلك حيدر وصالح، ٢٠٠٥م : ٢٣).

جدول رقم (٩)

معدل البطالة في الريف والحضر لعام ٢٠٠٦م

	ذكور	إناث	الإجمالي
الحضر	١١,٢	٢٣,٨	١٣,٢
الريف	١٥,٥	٣١,٢	١٧,٨
الإجمالي	١١,٩	٢٥,٠	١٤,٠

المصدر: مسح العمالة والبطالة لعام ٢٠٠٦

يلاحظ من الجدول رقم (١٠) الذي يظهر مدة التعطل أن قرابة ٥٠٪ من المتعطلين لعامي ٢٠٠٥م و ٢٠٠٦م قد مضى على تعطلهم أكثر من ستة أشهر ، لا بل أن ١٤,٧ – ١٥,٥٪ منهم مضى على تعطله ١– ٢ سنة، مقابل ٦,٢ – ٧,٥٪ مضى على تعطلهم أكثر من سنتين خلال العامين المذكورين، ويمكن أن يعزى هذا الوضع للظروف الاقتصادية السائدة وتقلص فرص العمل المتوفرة.

جدول رقم (١٠)

معدل البطالة في الريف والحضر لعام ٢٠٠٦

المـــدة	٢٠٠٥م			٢٠٠٦م		
	الذكور	الإناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي
شهر فأقل	١٨,٢	١٣,٩	١٧,١	٢٠,٦	١٣,٠	١٨,٥
٢ –٣	١٩,٣	١٣,٦	١٧,٨	١٨,٧	١٣,٢	١٧,١
٤ –٦	١٦,٤	١٣,٣	١٥,٦	١٥,١	١٢,٦	١٤,٤
٧ –١٢	٢٨,٣	٣٠,٠	٢٨,٧	٢٥,٩	٢٩,٨	٢٧,٠

المــدة	٢٠٠٥م			٢٠٠٦م		
	الذكور	الإناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي
١٣ – ٢٤	١٣,١	١٨,٩	١٤,٧	١٣,٧	١٩,١	١٥,٥
٢٥ فأكثر	٤,٧	١٠,٣	٦,٢	٦,٠	١١,٥	٧,٥
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : التقرير السنوي لمسح العمالية والبطالة لعام ٢٠٠٥م و ٢٠٠٦م.

أما بحسب الجنس فيلاحظ أن النسبة ترتفع لدى الإناث من أولئك الذين مضى على تعطلهم أكثر من سنة بصورة أكبر من الذكور ، و هذا يشير إلى تقلص فرص العمل لدى هؤلاء النسوة، أو ارتفاع أعداد الداخلين الجدد إلى سوق العمل، الأمر الذي ينعكس سلباً على مدة التعطل .

يظهر الجدول رقم (١١) أن أكثر ٦٠٪ من إجمالي المتعطلين لعامي ٢٠٠٥م و٢٠٠٦م قد سبق لهم العمل سواء داخل الأردن أو خارجه، مقابل ٤٠٪ لم يزاولوا أي عمل . وإذا نظرنا إلى هذه النسبة من خلال النوع، نجد أن الذين لم يسبق لهم العمل من النساء أكثر من الرجال، فهي في حدود ٦٥٠١ – ٦٦,٧٪ ممن لم يسبق لهم العمل ، في حين لا تتجاوز هذه النسبة ٣٠٪ لدى الذكور وهذا مؤشر على أن نسبة الداخلين الجدد من النساء إلى سوق العمل أكثر من نسبة الرجال .

لم تسعفنا الإحصاءات الرسمية بأنواع المهن والقطاعات الاقتصادية التي عمل بها هؤلاء المتعطلون، غير أن دراسة عن البطالة للجمعية العلمية الملكية بالتعاون مع مؤسسة فريدريك ايبرت الألمانية، ودراسة أخرى أعدتها الجمعية بالتعاون مع المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية أظهرت بعض الملامح العامة للنشاطات الاقتصادية التي كان يعمل بها المتعطلون في العمل والذين سبق لهم أن عملوا لفترة من الزمن. (عميرة، ١٩٩٢م والخصاونة وزملاءه : ١٩٨٤م) وانظر أيضاً (مركز الدراسات الاستراتيجية ٢٠٠٢م).

جدول رقم (١١)

المتعطلون حسب الجنس وسبق العمل لعامي ٢٠٠٥م و٢٠٠٦م

سبق العمل	٢٠٠٥م			٢٠٠٦م		
	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي
سبق له العمل	٦٩,٥	٣٧,٣	٥٩,٩	٧٠,٥	٣٤,٩	٦٠,٦
لم يسبق له العمل	٣٠,٥	٦٦,٧	٤٠,١	٢٩,٥	٦٥,١	٣٩,٤
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : التقرير السنوي لمسح العمالة والبطالة لعامي ٢٠٠٥م و ٢٠٠٦م.

فيما يتعلق بتوزيع (من كان يعمل سابقاً) بحسب النشاط الاقتصادي الذي كان يعمل به هؤلاء، أظهرت دراسة الجمعية العلمية الملكية أن ٤٩٪ ممن عملوا في نشاطات اقتصادية سابقة كانوا يعملون في قطاع الخدمات، تلاهم من كانوا في قطاعي الإنشاءات والصناعات التحويلية بنسبة ١٧,١ و ١٦,٥٪ على التوالي، حيث يمكن إرجاع سبب ارتفاع النسبة في هذين القطاعين بالمقارنة مع باقي القطاعات الأخرى إلى أنهما يعتبران من أكثر القطاعات الاقتصادية مرونة وأسرعها تجاوباً مع تقلبات سوق العمل، أما فيما يتعلق بتوزيعهم بحسب المجموعات المهنية التي كانوا يعملون بها فقد كانت أعلى نسبة للمتعطلين في مجموعات العاملين بالحرف والمهن (٢٩,٣)٪ وتشغيل الآلات (١٤,٨)٪ (الخصاونة وآخرون ، ١٩٩٨م : ٥٦) .

وخلاصة القول أن معدل البطالة عالٍ في الأردن بكافة المقاييس، وأن هذه البطالة موجودة في كافة القطاعات، سواء من ناحية العمر أو مستويات التعليم أو من ناحية التخصص المهني (ديوان الموظفين ، ١٩٨٦م : ١٢)، ولكن تتركز بشكل

أكبر في فئة قوة العمل الفتية صغيرة السن، والتي من خصائصها أيضاً أنها من قطاع المتعلمين، وحملة الشهادات، وخاصة من حملة دبلوم كليات المجتمع والشهادات الجامعية، وعلى المستوى المهني تتركز البطالة في قطاعات الخدمات والإنشاءات والصناعات التحويلية والنقل والمواصلات .

أسباب البطالة : بشكل عام تعود مسببات البطالة إلى قصور جانب الطلب عن استيعاب المعروض من القوى العاملة ، وفيما يلي لمحة عن أسباب البطالة الناجمة عن تناقص الطلب وتزايد العرض.

١- أسباب البطالة ذات العلاقة بجانب الطلب :

أ- **الركود الاقتصادي** : الذي أثر على المنطقة العربية منذ بداية عقد الثمانينات بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، واندلاع الحربين الخليجية الأولى والثانية، وما أدى إليه ذلك من تخفيض المساعدات العربية، الأمر الذي انعكس على النشاط الاقتصادي بشكل عام مما أدى إلى وقف أو تأخير بعض المشروعات التي كان من الممكن إنشاؤها أو توسيعها، وتوفير فرص عمل بها . ويمكن القول أن معدل النمو الاقتصادي خلال التسعينات لم يزد عن ٢٪ في المتوسط بالمقارنة مع ١٠,٢٪ للفترة ١٩٧٣م –١٩٨٢م، ناهيك عن بلوغ هذا المعدل أحياناً قيماً سالبة (طلافحة والفهداوي، ١٩٩٨م : ٧) .

ب- **تراجع الطلب الخارجي على الأيدي العاملة الأردنية** : أدى انخفاض إيرادات الدول العربية النفطية منذ أوائل الثمانينات إلى تراجع الاستثمارات في الدول المستقبلة للقوى العاملة الأردنية، مما أدى إلى تقليص فرص العمل، وتمثل ذلك بتراجع معدلات هجرة الأردنيين إلى دول الخليج، لا بل عودة الكثير منهم إلى الأردن، وقد اقترن ذلك بوجود منافسة للعمالة الأردنية من دول أخرى ذات أجور متدنية (دول شرق

وجنوب شرق آسيا) علاوة على قيام دول الاستقبال بتبني سياسات إحلالية محلية، بدلاً من تشغيل عمالة من الخارج .

ومن الجدير بالذكر أن حرب الخليج الثانية أدت إلى نزوح حوالي ٣٠٠ ألف مغترب من بينهم ٧٠ – ٧٥ ألف عامل . ومعظم هؤلاء من ذوي الخبرات والكفاءات العالية التي ساعدتهم على إيجاد فرص عمل لهم في سوق العمل الأردني، وذلك على حساب الخريجين الجدد نظراً لتفاوت الخبرة (محمد الخصاونة وزملاؤه ، ١٩٩٨م : ٤٣) .

ج- **البطالة وبرنامج التصحيح الاقتصادي** : يعزو البعض انخفاض الطلب على القوى العاملة، وارتفاع معدل البطالة إلى برنامج التصحيح الاقتصادي، الذي تبنته الدولة منذ التسعينات وحتى عام ٢٠٠٣م، ومع أن برنامج التصحيح الاقتصادي الذي يشرف عليه البنك الدولي قد انتهى، إلا أن ظلاله ما زالت مستمرة إلى يومنا هذا – كما أسلفنا الذكر – وفيما يلي نبرز أثر برنامج التصحيح الاقتصادي على البطالة:

إن جميع برامج التصحيح الاقتصادي التي يشرف عليها صندوق النقد الدولي لا تتعرض في العادة لموضوع التشغيل والبطالة، أو لموضوع النمو الاقتصادي بطريقة مباشرة ، ذلك أن جوهر برنامج التصحيح هو تصحيح الاختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات والموازنة العامة بما يسمح بتسديد الديون الخارجية للدولة . ويتحقق ذلك من خلال تصحيح الاختلال بين الطلب المحلي والعرض من السلع والخدمات المنتجة محلياً، بهدف تحسين الوضع الخارجي للبلد بشكل مستمر .

والخلاصة أن مشكلتي النمو الاقتصادي والبطالة لا يتم التعرض لهما بطريقة مباشرة ، وإنما بطريقة غير مباشرة، من خلال ترشيد الاستهلاك والاستيراد من ناحية، وتحقيق النمو من خلال تحفيز الإنتاج، والتصدير من ناحية أخرى .

ولمحاولة استقراء أثر برنامج التصحيح على معدلات البطالة لا بد من التعرض لحجم القوى العاملة، وعدد الداخلين الجدد خلال سنوات برنامج التصحيح . وكذلك مستويات التشغيل المتوقعة . يقدر متوسط العرض الإضافي السنوي من قوة العمل حوالي ٤٩ – ٥٠ ألف فرد . أي أن معدل النمو السنوي في القوى العاملة حوالي ٤,٦٪ . ومن المعلوم أن برنامج التصحيح يفترض تحقيق متوسط معدلات نمو تقدر بـ ٣,٧٪ . ولاستيعاب القوى العاملة الجديدة سنحتاج إلى معدل نمو يعادل ٦,٦٪ ولما لم يكن ذلك متوفر، فإن البطالة سترتفع بسبب عجز الاقتصاد عن تحقيق فرص عمل كافية لاستيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل .

إن جملة السياسات التي تشكل العناصر الرئيسة لبرنامج التصحيح تساعد على زيادة البطالة، ومن هذه السياسات ما يلي :

١- إن السياسة القاضية بتقليص معدل نمو التشغيل في القطاع الحكومي والذي يستوعب ٤٤٪ من قوة العمل في الأردن أثر بشكل كبير على مستوى التشغيل وبالتالي على زيادة نسبة البطالة .

٢- السياسة المتعلقة بتقليص الدعم من الحكومة المركزية إلى المؤسسات العامة، والسماح بزيادة أسعار خدماتها، وكذلك بيعها إلى القطاع الخاص، سوف تؤدي إلى تقليص عدد المشتغلين في هذه المؤسسات، وبالتالي انعكس ذلك على زيادة البطالة، لأن امتلاك القطاع الخاص سيتبعه تخفيض في عدد المشتغلين فيها نظراً لأنها تعاني من تضخم في جهازها الإداري، وهذا سينعكس على خفض مستويات التشغيل وبالتالي زيادة البطالة .

٣- يركز البرنامج على القطاع الخاص؛ حيث يتم إعطاؤه دوراً كبيراً في عجلة الإنتاج ، وهذا ليس متوقعاً في المدى القصير، نظراً للتراجع في الطلب الكلي على السلع والخدمات نتيجة الانخفاض في مستوى الدخل الحقيقي لأفراد المجتمع، وبالتالي فإنه سيحد من إقبال القطاع الخاص على القيام بأي

استثمارات جديدة، يمكن أن يكون لها انعكاس ملموس على مستوى التشغيل .

٤- إن السياسة المالية بموجب برنامج التصحيح تهدف إلى تقييد الإنفاق الحكومي من ناحية، وزيادة الضرائب من ناحية أخرى، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الإنتاج، وانخفاض الطلب على الأيدي العاملة، وزيادة معدل البطالة تبعاً لذلك .

٥- عدم التدخل في هيكل الأسعار سيؤدي إلى ارتفاعها، مما سيؤدي بدوره إلى انخفاض الكمية المطلوبة من السلع، وهذه بدوره يقلل الطلب على الأيدي العاملة، مما ينتج عنه ارتفاع معدلات البطالة (البستاني ، ١٩٩٣م : ١٨١).

إن المدافعين عن برنامج التصحيح يرون أن هذه من الأعراض الجانبية لبرامج التصحيح، وأن البطالة هي مؤقتة وتتناقص بمرور الزمن، وإصلاح الاختلالات الهيكلية في جوانب الاقتصاد المختلفة سيمكن في النهاية من تخفيض البطالة إلى حدودها الدنيا المقبولة عالمياً، ولكن هذا مطلب بعيد المنال.

أسباب البطالة ذات العلاقة بجانب العرض :

يعاني السوق العمل الأردني من الزيادة المطردة في الأيدي العاملة الداخلة إليه عبر القنوات التالية:

أ. **ارتفاع معدل النمو السكاني** : قدر متوسط نمو السكان حتى عام ١٩٩٤م بـ ٤,٧٪ ومنذ تلك الفترة وحتى الوقت الحالي انخفض معدل النمو ، ويقدر حالياً بـ ٢,٨ – ٣٪ وهو في طريقة إلى الانخفاض في المستقبل، وهذه النسبة المرتفعة تؤدي إلى ارتفاع نسبة من هم دون الـ ١٥ سنة من العمر، وهذا بدوره يتضمن ارتفاع معدل النمو في القوى العاملة لحوالي ٤,٦٪ على نحو ما أسلفنا، الأمر الذي يعني تحدياً كبيراً للاقتصاد الأردني لتوفير فرص عمل للأعداد المتزايدة من الداخلين الجدد إلى سوق العمل (الخصاونة وزملاؤه ، ١٩٩٨م :

٤١) وبالرغم من انخفاض متوسط نمو السكان إلا أن ذلك لم يؤثر على تخفيف نسبة البطالة في البلاد ، وربما سيكون التأثير ملموساً على المدى البعيد وليس في القريب المنظور.

ب. **زيادة مخرجات التعليم** : قاسى سوق العمل الأردني من زيادة تدفق مخرجات النظام التعليمي في الداخل والخارج، وبشتى الاختصاصات في المعاهد والجامعات ؛ وذلك لزيادة الإقبال على الالتحاق بالتعليم العالي الأمر الذي فرض زيادة عدد الخريجين باطراد مستمر .

وجوهر المشكلة هنا لا ينصب على استمرار التدفق المتصاعد لمخرجات التعليم فسحب ، بل وأيضاً على عدم تكيف النظام التعليمي مع متغيرات سوق العمل، وبالتالي ظهور مشكلة البطالة الهيكلية للعيان(1) كما أن هناك بعض الخريجين يحجمون عن العمل في وظائف ومهن معينة بسبب موقع العمل، أو لانخفاض الأجور، أو النظرة الاجتماعية لبعض الأعمال المهنية، الأمر الذي يعكس وجود بطالة سلوكية(2) في سوق العمل الأردني (طلافحة والفهداوي ، ١٩٨٨م : ٧٣ –٧٤) سببها الرئيس " ثقافة العيب".

ج. **إقبال المرأة على العمل** : لوحظ أن معدل مشاركة المرأة في العمل ارتفع من ٦٪ في عام ١٩٧٣م إلى ١٧٪ في منتصف الثمانينات، ويصل اليوم إلى ٢٠ ٪ ولكن رغم هذا التحسن الملموس تبقى النسبة متدنية . لقد تفاعلت عدة

(١) تحدث البطالة الهيكلية نتيجة لتغيرات هيكلية في الاقتصاد تؤدي إلى إلغاء بعض الأعمال في الاقتصاد وفي نفس الوقت تؤدي إلى إحداث أعمال ووظائف جديدة، إلا أن المشكلة أن المتعطلين لأسباب هيكلية تنقصهم المهارة اللازمة لأشغال الوظائف الجديدة (الخصاونة وزملاءه، ١٩٩٨م : ٣٣).

(٢) هي البطالة الناتجة عن عدم رغبة المتعطل مزاولة عمل معين يتاح له لأسباب شخصية أو اجتماعية أو جغرافية (الخصاونة وزملاءه، ١٩٩٨م : ٣٤).

عوامل لتساهم في رفع معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة أهمها :

١- تزايد الإقبال على التعليم عند الإناث .

٢- ظروف الحياة المعيشية والأوضاع الاقتصادية المتدنية لدخول الأسر .

٣- ساعدت حركات التحرر في إقبال المرأة على العمل والتعلم .

٤- تبنى الأردن سياسة تشجيع المرأة .

وتطالب الهيئات النسائية ببعض البرامج التي تساهم في حل مشكلة بطالة المرأة ومنها :

١- إنشاء مناصب شغل دائمة للمرأة.

٢- التدريب المهني للمرأة العاطلة عن العمل، وتمكينها من مواكبة احتياجات سوق العمل.

٣- المساعدة في إنشاء مشاريع صغيرة مدرة للدخل عن طريق القروض.

٤- إنشاء مكاتب عمل لتسجيل العاطلات عن العمل والفرص المتاحة للعمل.

د. **العمالة الوافدة** : بدأت العمالة الوافدة بالقدوم إلى الأردن خلال النصف الأول من عقد السبعينات، وذلك لتلبية احتياجات سوق العمل الأردني في أعقاب خطة التنمية الأردنية الثلاثية، التي اقترنت بارتفاع أسعار البترول عام ١٩٧٣م، وتزايد الطلب المحلي والخارجي على العمالة الأردنية، وظهور بعض المهن والتخصصات في سوق العمل الأردني، كما أدى استمرار زخم التنمية في الفترة إلى تلت الخطة إلى تزايد استقدام وبروز العمالة الوافدة خلال عقد الثمانينات هي في معظمها من الجنسيات العربية، والتي لا يتطلب قدومها ودخولها إلى المملكة الحصول على تأشيرات أو إذن إقامة مسبق . وقد نمت

العمالة الوافدة من (٤١) ألفاً عام ١٩٧٩م إلى ١٥٤ ألفاً عام ١٩٨٤م وقدرت في عام ٢٠٠٥م بـ ٣٥٠,٠٠٠ عاملاً وعاملة، غير أن نسبة الحاصلين منهم على تصاريح عمل قرابة ٤٥٪ أما الباقي وهو ٥٥٪ فيعملون بطريقة غير رسمية . ويتركز عمل هؤلاء في مجالات الزراعة والإنشاءات والخدمات ويعمل أغلبهم في محافظات عمان والزرقاء وإربد وفي مناطق الأغوار . ومعظم هؤلاء من جمهورية مصر العربية وبعضهم من سوريا.

نخلص مما تقدم إلى أن سوق العمل الأردني تعرض منذ أوائل حقبة الثمانينات إلى قوتين مارستا تأثيراتهما باتجاهين متضادين . ففي الوقت الذي تدفع فيه القوة الأولى باتجاه كبح الطلب على الأيدي العاملة بفعل تراجع النشاط الاقتصادي ، وتراجع الطاقة الاستيعابية للقطاع العام، وتراجع الطلب الخارجي على العمالة الأردنية تدفع القوة الثانية باتجاه زيادة عرض الأيدي العاملة العائدة والوافدة عبر قنوات السكان، وزيادة أعداد الخريجين، وزيادة إقبال المرأة على العمل، وزيادة العمالة العائدة والوافدة. وقد انعكست المحصلة النهائية لهاتين القوتين على هيئة بطالة مكشوفة لعدم كفاية فرص العمل المتاحة في الاقتصاد الوطني لاستيعاب كامل العرض للقوى العاملة . وفي هذه الصدد يبين الجدول التالي رقم (١٢) تزايد نسبة العاطلين الذين يعزى سبب تعطلهم إلى عدم توفر فرص العمل أو عدم وجود عمل مناسب إلى ٦٣,٢٪ من إجمالي العاطلين عن العمل (انظر جدول رقم ١٢).

جدول رقم (١٢)
السكان غير النشطين اقتصادياً المتاحون للعمل
حسب الجنس والسبب الرئيس لعدم البحث عن عمل

سبب التعطل	٢٠٠٥		
	ذكور	إناث	إجمالي
عدم توافر فرص عمل	٤٧,١	٣٨,٣	٤٢,٨
تعبت من البحث عن عمل	٧,٩	١١,٣	٩,٦
عدم المعرفة بكيفية البحث عن عمل	٢,٤	٦,٥	٤,٤
عدم وجود عمل مناسب	٢٢,٦	١٨,١	٢٠,٤
غير مؤهل	٨,٣	٩,٧	٩,٢
أخرى	١١,٧	١٦,١	١٣,٩
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: التقرير السنوي لمسح العمالة والبطالة لعام ٢٠٠٥م.

آثار البطالة

ينجم عن البطالة مشكلات اقتصادية واجتماعية تنعكس على الفرد والمجتمع . وتنجم الآثار الاقتصادية للبطالة من خلال هدر الموارد البشرية، وعدم استغلالها على الوجه الأمثل ، وضياع الإنتاج الذي يمكن إحرازه لو أمكن تشغيل هذه الموارد المعطلة . أما الآثار الاجتماعية فيمكن أن نردها إلى أن المتعطل يعيش عالة على المجتمع، وعلى إنتاج غيره، إضافة إلى أن استمرار البطالة وتفاقمها يكون

مدعاة لكثير من الآثار النفسية وزيادة معدلات الجريمة في المجتمع (عميرة ، ١٩٩٢م : ٨١) . وفيما يلي لمحة عن أهم آثار البطالة :

أ- **الآثار الاقتصادية** : تنطوي مشكلة البطالة على آثار اقتصادية جسيمة . ويأتي في مقدمة تلك الآثار تخفيض حجم الناتج المحلي الإجمالي، بما يوازي حجم الناتج الذي يمكن إنتاجه، فيما لو تم تشغيل العاطلين في الاقتصاد الوطني، بعبارة أخرى يمكن تحديد حجم تكاليف البطالة هذه بالفرق بين الناتج المحلي الإجمالي الفعلي، والناتج المحلي الإجمالي الممكن، عند مستوى العمالة الكاملة . وطبقاً لذلك يقدر مجموع الخسائر في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الأردني الناجمة عن البطالة حوالي ٥,٧ مليار دينار للفترة ١٩٦٦م – ١٩٩٦م . إضافة إلى ذلك أن تفشي البطالة يحرم خزينة الدولة من الإيرادات الضريبية المباشرة (ضرائب الدخل والأرباح) التي كان من الممكن جبايتها من العاطلين عن العمل فيما لو كانوا يعملون، ويقدر مجموع الخسائر المالية التي تكبدتها الخزينة نتيجة للبطالة بحوالي ٢٥٠ مليون دينار للفترة ١٩٧٠ م – ١٩٩٦م . (طلافحة والفهدواي ، ١٩٩٨م : ٧٦: ٧٧).

وبالإضافة للخسارة في جانب الإنتاج والإيرادات هناك خسارة أخرى تتمثل في الإنفاق على التعليم دون الاستفادة من مخرجاته؛ حيث لاحظنا أن ٣٦,٥٪ و ٣٧,٣٪ من العاطلين عن العمل لعامي ٢٠٠٥م و ٢٠٠٦م هم من جملة الشهادات العليا (دبلوم + بكالوريوس فأكثر) ، مما يشكل عبئاً ثقيلاً على ميزانية الدولة من جهة، وهدراً للموارد البشرية والمالية من جهة أخرى .

ومن الجدير بالذكر ما لاحظناه سابقاً من ظاهرة تفشي البطالة بين الشباب وخاصة العزاب منهم، والذين يشكلون أكثر من ٥٠٪ من إجمالي العاطلين لعام ٢٠٠٥م، وهذا لا شك يدفع إلى العزوف عن الزواج لحين الحصول على عمل وتحسين مستوى المعيشة، وتأمينه تكاليف الزواج . والنتيجة المنطقية هي ضمور

القاعدة السكانية، وبالتالي فقدان الاقتصاد الأردني لميزته النسبية الكامنة في توفر الموارد البشرية كعنصر هام من عناصر الإنتاج.

كما أن انتشار البطالة بين المتزوجين لا يقل خطورة عن سابقه، إذ يترتب عليه حرمان أسر هؤلاء من مصدر الدخل الأساسي، وانعكاس ذلك سلباً على مستواها المعاشي والسكني والصحي والتعليمي، ويدفع بها باتجاه الاقتراب من خطر الفقر الذي يقع تحته قرابة ١٥٪ من سكان الأردن.

إن وجود عدد كبير من العاطلين عن العمل يؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأجور، بفعل آلية العرض والطلب، وما يجره ذلك من تدني المستوى المعاشي للعاملين ، ومستويات الادخار المحلية . ويمكن التعرف على تأثير البطالة على الأجور من خلال معرفة توجهات الأردنيين الباحثين عن عمل. وكلما طالت مدة التعطل كلما أدى ذلك إلى تعميق هذا التوجه . وقد أجاب ٦٤٪ من المتعطلين الذكور و ٦٠٪ من المتعطلات من الإناث عام ١٩٩٦م بالموافقة على قبول العمل بأجر أقل (محمد الخصاونة وزملاؤه ، ١٩٩٨م : ٧٢) .

ب- **الآثار الاجتماعية النسبية** : إن الآثار الاجتماعية للبطالة لا تقل أهمية وخطورة عن الآثار الاقتصادية، بالإضافة إلى تحميل الأسرة والمجتمع عبء معيشة المتعطلين، فإن ارتفاع معدلات البطالة ، وطول مدتها، قد يكون سبباً لتفشي الانحراف والتصرفات غير المسؤولة . وتتضمن الآثار الاجتماعية للبطالة الآثار النفسية؛ حيث يراود الفرد الشعور بالإحباط، وعدم الثقة بالنفس . ويتزايد هذا الشعور كلما طالت مدة البطالة . وقد احتلت الآثار النفسية للبطالة المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية بالمقارنة مع الآثار السلبية الأخرى للبطالة .

إن للبطالة تأثيرات أخرى منها تراجع القدرات والمهارات التي اكتسبها هؤلاء، كما أن هناك تراجع للثقة بالنفس، لعدم حصولهم على الوضع الاجتماعي الملائم لمؤهلاتهم . والأهم من ذلك فإن طول مدة البطالة قد تؤدي للانحراف والسرقة والانتحار ... إلخ .

ويظهر الجدول التالي رقم (١٣) أن أكثر من ثلث الجرائم المرتكبة في الأردن (٣٥,٧٪)، خلال عقد التسعينات قد ارتكبها متعطلون عن العمل . وقد تصل إلى مستويات أعلى في جرائم السرقات (٤٣,٥ ٪) والاحتيال (٤٤٪) وسرقة السيارات (٤٧٪) إضافة إلى ما يقدم عليه بعض المتعطلين كالانتحار نتيجة للإحباط (٤٣٪) ومحاولات القتل العمد والقتل الخطأ والشروع في القتل والجرائم الأخلاقية ... الخ.

جدول رقم (١٣)

توزيع الجرائم المرتكبة حسب نوع الجريمة لعام ١٩٩٤م

نوع الجريمة	عدد الجرائم	عدد الجرائم من قبل المتعطلين	للمتعطلين ٪
القتل العمد	٩٢	١٥	١٦,٣
الشروع بالقتل	٢١١	٧١	٣٣,٦
السرقات	٧٣٣٥	٣١٩٦	٤٣,٥
سرقات السيارات	٢١١	٩٧	٤٦,٦
الاحتيال	٧٣٠	٣٢٤	٤٤,٤
جرائم أخلاقية	١٩٤٢	٥٦٨	٢٩,٢
الانتحار	٨٣	٣٦	٤٣,٤
انحراف أحداث	٧٣٥٨	٢١٢٢	٢٨,٨
الإجمالي	١٧٩٨٢	٦٤٢٩	٣٥,٧

مديرية الأمن العام، إدارة التحقيقات والبحث الجنائي، التقرير الإحصائي الجنائي لعام ١٩٩٤م (نقلاً عن محمد الخصاونة وزملاؤه، ١٩٩٨م : ٧٤).

ملخص النتائــج

إن العرض التحليلي السابق لمناحي البطالة المختلفة في الأردن يمكن إيجازه بالنقاط التالية:

١- البطالة ظاهرة مستمرة ومشكلة مزمنة لازمت الاقتصاد الأردني منذ بداية الدولة الحديثة في أوائل الخمسينات وحتى العصر الحاضر، ما عدا فترة محدودة هي فترة الانتعاش الاقتصادي خلال الفترة ١٩٧٣م -١٩٨٢م، حيث وصل الاقتصاد الأردني إلى حالة التشغيل شبه الكامل، فقد بلغت البطالة أدنى مستوياتها. وقد ارتبط ذلك بظروف الانتعاش الاقتصادي، إلى جانب زيادة الطلب الخارجي على العمالة الأردنية.

٢- أدى تدني تسارع النشاط الاقتصادي في دول الخليج نتيجة انخفاض أسعار النفط بعد عام ١٩٨٣م، إلى انخفاض الطلب على المنتجات الزراعية الأردنية، كذلك انخفاض الطلب على الأيدي العاملة الأردنية، واقترن ذلك بانخفاض المنح والمساعدات الخارجية، وانخفاض تحويلات العاملين الأردنيين . وقد أدى كل ذلك إلى حالة من الركود الاقتصادي في الأردن استلزمت زيادة في النفقات العامة لسد الانخفاض في استثمارات القطاع الخاصة، ولجأ الأردن إلى الافتراض الخارجي والداخلي لسد النقص في الموارد الاقتصادية، كما لجأ إلى السحب من الاحتياطي من العملات الأجنبية، الأمر الذي زاد الضغط على الدينار الأردني فانخفضت قيمته أمام العملات الأجنبية إلى النصف، مما أدى إلى زعزعة الثقة بقدرة الاقتصاد الأردني، وهروب رأس المال الخاص إلى الخارج. وفي هذه الأجواء حدثت حرب الخليج الثانية، الأمر الذي استلزم قبول برنامج التصحيح الاقتصادي بإشراف صندوق النقد الدولي.

٣- منذ عام ١٩٩٢م وحتى الوقت الراهن يسير الأردن وفق برنامج التصحيح الاقتصادي الذي تم الاتفاق عليه بين الحكومة الأردنية وصندوق النقد الدولي

والمؤسسات المالية العالمية (نادي باريس ونادي لندن). ويقوم برنامج التصحيح على حزمة متكاملة من السياسات المالية والنقدية والتجارية وسياسات سعر الصرف للدينار الأردني، والسياسات القطاعية وإدارة الدين الخارجي لإتاحة الفرصة للأردن للحصول على تسهيلات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومساندة الأردن في التعاون على إعادة جدولة الديون الخارجية في إطار نادي باريس ونادي لندن.

٤- إن الظروف الاقتصادية السابقة أدت جميعها إلى ارتفاع نسبة البطالة باستمرار وبالرغم من الخلاف الشديد حول الرقم الذي وصلت إليه نسبة البطالة في الأردن، إلا أنها وبكافة المعايير نسبة عالية، تتراوح بحسب التقديرات المتباينة بين ١٤- ٢٠٪ من إجمالي القوى العاملة في الأردن.

٥- اتسم سوق العمل الأردني بارتفاع معدلات البطالة من الإناث؛ حيث وصلت الأرقام إلى ٢٥,٩ و ٢٥٪ لعامي ٢٠٠٥م و٢٠٠٦م مقابل ١٢,٨ و١١,٩٪ للذكور لنفس الفترة، غير أن الأغلبية الساحقة من العاطلين عن العمل هم من الذكور، وبما يزيد عن ثلثي المتعطلين.

٦- بات تفشي البطالة في صفوف الشباب ظاهر للعيان؛ إذ يشكل العاطلون عن العمل ممن تقل أعمارهم عن ٢٥ عاماً نسبة قدرها (٣٨٪) بواقع ٥٥,١٪ للذكور و٤٩٪ للإناث عام ٢٠٠٥م.

٧- شكّل المتعطلون العزاب (غير المتزوجين) حوالي ٧٦٪ من إجمالي المتعطلين في حين بلغت نسبة المتزوجين ٢٤٪ فقط لعام ٢٠٠٦م.

٨- تتركز البطالة بالنسبة للذكور في الفئات الدنيا من السلم التعليمي (دون الثانوية)؛ حيث تصل النسبة إلى ٦٦,٥٪ من إجمالي العاطلين عن العمل، في حين نجد أن البطالة لدى الإناث تتركز في الدبلوم المتوسط والدراسات الجامعية (بكالوريوس)؛ حيث تصل هذه النسبة إلى ٧٧,٩ و٧٩,٦٪ على التوالي

لعامي ٢٠٠٥م و ٢٠٠٦م . وربما يُعزى ذلك إلى عدم مواءمة مخرجات التعليم الجامعي بشكل عام، ومخرجات التعليم الجامعي للإناث بشكل خاص لحاجات سوق العمل المحلي . وبجانب ذلك نجد بطالة قطاعية عالية في صفوف التخصصات الإدارية والتجارية والاجتماعية والسلوكية، وإلى حد العلوم الهندسية، ويمكن القول أن ٥٦٪ من بطالة المثقفين تقع في حقول تخصصات العلوم النظرية والإنسانية.

٩- يتركز معظم العاطلين عن العمل في محافظة عمان ثم إربد ثم الزرقاء؛ حيث تستأثر هذه المحافظات الثلاث بـ ٦٦,٨٪ من إجمالي المتعطلين ، أما بقية المحافظات فعدد العاطلين فيها قليل نظراً لانخفاض عدد سكانها. غير أن هذه المحافظات القليلة السكان تحوي أعلى معدلات للبطالة بين صفوف أبنائها. ويكفي أن نعلم أن نسبة البطالة ترتفع في بعض هذه المحافظات إلى أرقام عالية تصل إلى ٢٢,٣٪ كما في محافظة الكرك، يليها محافظة معان بواقع ١٧,٥٪ ثم المفرق بواقع ١٦,٩ لعام ٢٠٠٦.

١٠- نلاحظ أن أكثر من ٥٠٪ من المتعطلين عن العمل قد مضى على تعطلهم أكثر من ستة أشهر عام ٢٠٠٥م، لا بل إن أكثر من ١٥٪ من إجمالي العاطلين تراوحت مدة تعطلهم ما بين السنة والسنتين، و قرابة ٧,٥٪ زادت مدة تعطلهم عن السنتين ، وهذا يوحي بوجود بطالة مزمنة بهذا الخصوص.

١١- تبين من الدراسة أن ٦٠٪ من العاطلين عن العمل قد مارسوا عملاً ما قبل تعطلهم ، وأن ٤٠٪ هم من الداخلين الجدد إلى سوق العمل ، أما النشاطات الاقتصادية التي كان يعمل بها هؤلاء فكانت في قطاعات الخدمات والإنشاءات والصناعات التحويلية؛ حيث عمل في هذه القطاعات ما يزيد عن ٨٢٪ من إجمالي المتعطلين الذين سبق لهم العمل.

١٢- تعود أسباب البطالة إلى قصور جانب الطلب عن استيعاب المعروض من القوى العاملة.

أما أسباب البطالة ذات العلاقة بجانب الطلب فتتمثل في : الركود الاقتصادي، وتراجع الطلب على الأيدي العاملة الأردنية في الخارج، والآثار الجانبية لبرنامج التصحيح الاقتصادي، وما رافقه من سياسات خاصة بتخفيض القوى العاملة.

أما الأسباب المرتبطة بزيادة العرض فهي النمو السكاني، وزيادة أعداد الخريجين، وإقبال المرأة على العمل، والعمالة العائدة والوافدة . وقد تطورت المحصلة النهائية إلى بطالة سافرة بسبب عدم كفاية فرص العمل المتاحة لاستيعاب كامل العرض العمالي، إذا تجاوزت نسبة المتعطلين الذين يرجع سبب تعطلهم إلى عدم توفر فرص العمل إلى ٦٣,٢٪ من إجمالي العاطلين.

١٣- تمخضت البطالة على آثار اقتصادية واجتماعية، لعل من أبرزها في الجانب الاقتصادي خسارة جسيمة في الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة للخسائر في حجم الإيرادات الضريبية المباشرة، وانخفاض المستوى العام للأجور والادخار، وأثر ذلك السلبي على المستوى المعيشي للسكان.

أما في الجانب الاجتماعي فتفضي البطالة إلى الشعور بالإحباط، وعدم الثقة بالنفس، وتراجع القدرات والمهارات التي اكتسبها الفرد، وقد تؤدي إلى الانحراف والسرقة والانتحار ... الخ.

التوصيات

تبين لنا مما تقدم أن خطورة مشكلة البطالة تكمن في كونها مشكلة مركبة، بمعنى أنها ليست مشكلة اقتصادية، وإنما هي مشكلة اجتماعية وسياسية أيضاً، لذلك لا بد من التفكير في مواجهة هذه المشكلة بصورة

متكاملة، أي كجزء من عملية تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة، ويكتسب حل مشكلة البطالة على الساحة الأردنية أهمية استثنائية، على اعتبار أن هذه المشكلة لها مساس مباشر بالمورد الاقتصادي الأهم الذي تملكه الأردن، ألا وهو المورد البشري . وقد تبنت الحكومة سياسات شتى للتغلب على مشكلة البطالة، ساهمت إلى حد ما في إبطاء ظهورها أحياناً، أو التخفيف من حدتها أحياناً أخرى، غير أنها أظهرت ضعف فاعلية تلك السياسات، وإخفاقها في بعض الأحيان للتصدي لتلك المشكلة. وربما يرجع السبب في فشل الكثير من هذه السياسات إلى أنها صممت بشكل جزئي ، أو ربما كحل مؤقت دون صبها في بوتقة واحدة، تأخذ بعين الاعتبار ما يترتب عليها من آثار طويلة الأجل. وعلى الرغم من ذلك ما زال أمام السياسة الاقتصادية في الأردن شوطاً كبيراً للوصول إلى عتبة الاستخدام الأمثل للموارد البشرية، من خلال كبح جماح معدلات البطالة، واستئصال جذورها الحقيقية. وقد تساعد الإجراءات التالية في حل هذه المشكلة والوصول إلى الاستخدام الأمثل:

١- **التوسع في الاستثمار** : أن المصدر الأول لخلق فرص العمالة وتحفيز سوق العمل هو الاستثمار، لذلك يمكن حل جزء كبير من معضلة البطالة بزيادة الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية المختلفة، لكونها تفتح آفاقاً أرحب، لخلق المزيد من فرص العمل الجديدة، وتزيد من إمكانية استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة في البلاد . وهنا نجد حزمة ضخمة من عوامل القوة الكامنة في الاقتصاد الأردني تعزز هذا الحل.

لقد اتخذ الأردن في السنوات القليلة الماضية مجموعة من الإجراءات والسياسات الخاصة لجذب الاستثمارات الوطنية والعربية والأجنبية، وقام بإيجاد مناخ استثماري مناسب؛ فقام بإصلاح التنظيم الإداري، وتهيئة البنى التحتية، ورفع السقف المسموح به لشراء أسهم الشركات، ورفع سقوف تملك الأجنبي في معظم

المجالات الاقتصادية، وتطوير الأسواق المالية والمصرفية، وإيجاد نوع من التكامل مع الاقتصاد العالمي، كالتوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، واتفاقية الاستثمار مع الولايات المتحدة، والتوجه نحو العولمة.

لقد كان الهدف من هذه الإجراءات أن تنعكس باتجاه جذب الاستثمارات الوطنية والعربية والأجنبية على حدٍ سواء، وتساعد في تدوير عجلة الإنتاج الوطني، وتسريع معدلات النمو الاقتصادي، وخلق عدد كافٍ من فرص العمل، وقد حققت هذه السياسات نجاحات جيدة في هذا المجال، وخاصة في مجال المدن الصناعية المؤهلة، فقد قامت في البلاد أربعة مدن صناعية في كل من الكرك، وإربد، وسحاب، والعقبة تحوي العديد من المؤسسات الاستثمارية برأس مال أجنبية، وقد استقطبت هذه المدن عدة آلاف من العمال الأردنيين، وقد ساعدت اتفاقية الاستثمار مع الولايات المتحدة على تسويق منتجات هذه المصانع إلى خارج الأردن، وخاصة للدول الأوروبية وأمريكا، وتنوي الحكومة إقامة ثلاثة مدن صناعية أخرى في الموقر، والطفيلة، والزرقاء، لجذب المزيد من الاستثمارات الخارجية والتخفيف من أعباء البطالة، ؛ حيث تمتص هذه المدن جزءاً مهماً من الأيدي العاطلة عن العمل.

أسهمت المنظمات الدولية والجهات المانحة بالتعاون مع الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في بلورة برنامج (مكافحة الفقر في الأردن) فقد تم حصر ما يزيد عن (٢٠) منطقة فرعية في معظم محافظات المملكة، عرفت باسم (بؤر الفقر)، وتحاول الحكومة تطوير إستراتيجية وطنية لمكافحة الفقر في جميع أرجاء البلاد، على أن يكون لبؤر الفقر الأولوية بهذا الخصوص من حيث تطوير البنية التحتية، وتنمية المشاريع الصغيرة، وتنفيذ برامج التنمية الشاملة في هذه المناطق (برنامج مكافحة الفقر في الأردن ٢٠٠٢م: ٩- ١٦).

٢- التحول نحو فنون الإنتاج كثيفة العمل Labour Intensive Technologies: من المعروف أن الدول ذات معدلات النمو السكاني المرتفعة،

ووفيرة العمالة، وقليلة الموارد لا تستطيع الاعتماد في تنميتها على المشاريع الكبيرة ذات الكثافة الرأسمالية، وإنما لا بد من التركيز على المشاريع ذات الكثافة العمالية . ويساعد في تشجيع إقامة هذه المشاريع منحها الحوافز الاستثمارية والضريبية وفقاً لأعداد العمال المستخدمين، ويمكن تحقيق ذلك بتبني المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم لميزة هذه المشاريع في سهولة الانتقال، واستيعابها لعدد أكبر من العمال، مقارنة مع المشاريع الكبيرة، وانخفاض تكاليفها، وقابليتها للتوسع، ويمكن أن تكون مثل هذه المشاريع في، قطاعات التجارة والزراعة والخياطة والمشاريع الخدمية الأخرى . وهذا يقتضي تفعيل دور صندوق التنمية والتشغيل، والبنوك ومؤسسات الإقراض المتخصصة لتوفير التمويل اللازم لهذه المشاريع وتشجيعها (عميرة، ١٩٩٢م : ١٢٣) ، وقد برز في الآونة الأخيرة عدة مؤسسات تعمل في هذا الإطار، مثل برنامج تنمية المشاريع الصغيرة الذي تتولى وحدة خاصة في وزارة التخطيط إدارته ومتابعة تنفيذه كجزء من برنامج الإنتاجية الاجتماعية Social Productivity Program لرفع سوية الفئات الاجتماعية الأقل حظاً.

١- **مواءمة مخرجات النظام التعليمي وبرامج التدريب لمتطلبات سوق العمل:**
يستلزم تطويع مخرجات النظام التعليمي وبرامج التدريب لمتطلبات سوق العمل ما يلي:

أ- تعديل وتكييف المناهج والبرامج التربوية، وبخاصة برامج التعليم والتدريب المهني بما يتفق مع الحاجة الفعلية لسوق العمل الأردني، من حيث التخصصات والمهارات العلمية والمهنية والفنية.

ب- إعطاء البعد التطبيقي في برامج التعليم دوراً أكبر لربط المعرفة والعلم والنظرية بالتطبيق.

ج- القيام بحملات إعلانية منظمة تبين الحاجات الفعلية لسوق العمل، وبيان التخصصات التي بها عجز، والتخصصات التي بها فائض ضمن فترة زمنية، لتوعية المواطنين بضرورة التوجه نحو التخصصات المطلوبة سواء على مستوى سوق العمل المحلي أو العربي (الخصاونة وزملاءه، ١٩٩٨م: ١١٢) ، وهنا يأتي دور النقابات العمالية وتفعيل دورها في التوجيه نحو حاجة السوق المحلي والعربي.

د- إدخال مساقات دراسية ضمن مناهج وزارة التربية والتعليم تهدف إلى تعريف الطالب بقيمة العمل، وغرس القيم الاجتماعية الإيجابية، تجاه العمل اليدوي، لتساهم في تغيير سلوك الأفراد تجاه العمل اليدوي، وترفع من مكانة العامل في المجتمع، وتقضي على "ثقافة العيب" السائدة لدى العديد من أفراد المجتمع.

ويجب أن نسارع إلى القول أن تغيير النظام التعليمي باتجاه بتناسب مع احتياجات سوق العمل يجب أن لا يتم كرد فعل لأحداث اقتصادية قصيرة الأجل ومؤقتة، بل يجب أن يتم هذا التغيير وفق رؤيا استراتيجية تؤمن استقرار نسبي في النظام التعليمي، يتماشى مع تطورات سوق العمل.

ومن المعلوم أن ظاهرة تركز معدلات البطالة بين المتعلمين لا ترتبط بالنظام التعليمي الأردني بحد ذاته، ولا تعني حالة خاصة يمر فيها المجتمع الأردني، ولكنها أقرب أن تكون حالة طبيعية في جميع الدول النامية التي تتشابه مع الأردن (الحوراني، ١٩٨٨م : ٢٩).

٢- **إحلال العمالة الأردنية محل العمالة الوافدة** : ينبغي تسريع عملية إحلال العمالة الأردنية محل العمالة الوافدة في كافة قطاعات الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال اتخاذ إجراءات تنظم وجود العمال الوافدين، وتقصر استخدام هؤلاء في المجالات التي لا تتوافر فيها العمالة الوطنية . مع مراعاة تحسين ظروف العمل

في القطاعات الاقتصادية، ذات الاستخدام الواسع للعمالة الوافدة، وبالذات قطاعي الزراعة والإنشاءات والخدمات، لإقناع العمال الأردنيين العاطلين عن العمل، بقبول الأعمال التي يعمل بها هؤلاء، إضافة إلى تبني حزمة من السياسات العامة تهدف إلى تشجيع أصحاب العمل على إحلال العمال المحليين محل العمال الوافدين، كمساهمة الحكومة في دفع جزء من مدفوعات أصحاب العمل لمؤسسة الضمان الاجتماعي، أو تحملها قسطاً من أعباء وتدريب العمال، ومنح إعفاءات إضافية من ضريبة الدخل وغيرها (طلافحه والفهداوي، ١٩٩٨م : ١١٥).

٣- **فتح الأسواق الخارجية أمام العمالة الأردنية:** يستدعي علاج مشكلة البطالة تشجيع الهجرة الخارجية للقوى العاملة الأردنية الفائضة عن حاجة سوق العمل المحلي، وعلى الرغم من أنه يوجد اهتمام من قبل الحكومة في الوقت الحاضر لتسهيل إجراءات الإعارة والإجازة بدون راتب كوسيلة للحد من البطالة، إلا أن هناك حاجة لتكثيف الجهد باتجاه إيجاد فرص عمل للقوى العاملة الأردنية في الخارج، وخاصة في الدول العربية النفطية . ويتأتى ذلك من خلال تفعيل دور الملحقين العماليين في السفارات الأردنية في الخارج، وتنشيط أدوارهم بما يخدم تشغيل العمال الأردنيين في البلاد التي يعملون بها، وحثهم على توفير قاعدة بيانات عن أسواق العمل في الدول التي يعملون بها، ويمكن تحقيق ذلك من خلال عقد الاتفاقيات الثنائية بين الأردن وهذه الدول لتنظيم تدفق العمالة. وحبذا لو تم إنشاء مؤسسة خاصة تعنى بتسويق خدمات القوى العاملة الأردنية، إيجاد فرص عمل لها في الخارج (عميرة ١٩٩٢م : ١٢٥).

الخلاصة التي يجب أن نذكّر بها هي أن البطالة الحالية في الأردن ليست ظاهرة مؤقتة ومشكلة قصيرة الأجل، بل هي ظاهرة مستمرة ومشكلة مزمنة لازمت الاقتصاد الأردني منذ بدايته، وقد زادت معدلاتها من خلال برامج التصحيح

الاقتصادي، وساهم في نموها الظروف الخارجية، والسياسات الحكومية المتبعة في معالجة القضايا الاقتصادية، وهذا ما كنا افترضناه أولاً . ولا بد من التأكيد أن حل مشكلة البطالة لن يتأتى إلا في الأمدين المتوسط والبعيد، ومن خلال استعادة زخم النمو الاقتصادي القابل للاستمرار، والمبني على جهود كل القطاعين العام والخاص . وبانتظار الأجل المتوسط والبعيد، لا بد من وجود آثار سلبية على بعض شرائح المجتمع، تستوجب آلية مناسبة تخفض من وطأة البطالة، مما يقتضي تفعيل وتنشيط المؤسسات التي تعالج الجوانب السلبية لبرامج التصحيح الاقتصادي، مثل صندوق التنمية والتشغيل، وحزمة الأمان الاجتماعي، والتوسع في المدن الصناعية، والمناطق الاقتصادية الخاصة، التي تهدف إلى تقليل جيوب الفقر في المدى القصير عن طريق تأمين العمل المولد للدخل الكافي، للتخفيف من وطأة الفقر، الذي يقع على بعض الشرائح الاجتماعية في المجتمع الأردني.

المراجـــع

أولاً: العربيـة:

- أبو السندس ، إسماعيل (١٩٩١م) . تباينات البطالة ومستوياتها واتجاهاتها في الأردن في الثمانينات، دائرة الإحصاءات العامة ، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ، عمان،
- أبو جابر، كامل وخصاونة، صالح وبوبه، ماثيوس (١٩٩١م) . (تحرير) . سوق العمل الأردني: تطوره، خصائصه، سياساته، وآفاقه المستقبلية، منشورات المؤسسة الأردنية للدراسات الشرق أوسطية، دار البشير، عمان.
- أبو عمرة، بسام (١٩٩١م). بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية المترتبة على مشكلة البطالة في الأردن. مجلة العمل ، العددان (٥٥) ، (٥٦)، س (١٤).
- أسعد ، عادل لطفي (١٩٩٠م) . تقديرات القوى العاملة الموجودة في الأردن باستخدام المنهج الديموغرافي، مجلة العمل ، ع ٥٠ س١٣.
- إبراهيم، عيسى وآخرون (١٩٨٩م) . دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الأردني ، (٣) أجزاء ، الجمعية العلمية الملكية، عمان.
- البستاني، باسل (١٩٩٣م) . تعقيب على سياسة التكيف والإصلاح الهيكلي (في) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا): التعطل في دول الأسكوا ، وقائع اجتماع الخبراء، عمان، ٢٦ – ٢٩ تموز.
- الجمل، على هلال أحمد (١٩٨٦م) . الشباب وسوق العمل في الأردن، مجلة العمل، ع ٣٣، س ٩.
- الجمل، علي هلال أحمد (١٩٨٨م) . الهجرة الوافدة للعمل في الأردن، مجلة العمل، ع (٤١) وعدد (٤٣).
- الحوراني، محمد هيثم (١٩٨٨م) . دراسة تحليلية للبطالة في الأردن ، المؤتمر الاقتصادي الأول – جامعة اليرموك .

- الخصاونة، محمد والنعيمات، عبد السلام والروضان، عبيد (١٩٩٨م) . الفقر والبطالة في الأردن ، الجمعية العلمية الملكية – عمان .
- الزين ، نزار (١٩٨٨م) . مشكلة بطالة الشباب من خريجي الجامعات العربية واقتراح وظيفة جديدة للجامعة تسهم في حل المشكلة ، مجلة شؤون عربية ع ٥٤ .
- الشريدة، مروان (١٩٨٩م) . مشكلة البطالة في الأردن، مجلة التنمية، ع ١٩٦.
- العبادي، إبراهيم (١٩٩٠م) . بعض التغيرات التي طرأت على القوى العاملة الأردنية للفترة ١٩٦١م – ١٩٨٥م وتوقعاتها حتى عام ٢٠٠٠م . مجلة العمل ، ع ٤٩س ١٣.
- العناني ، جواد (١٩٩٠م) . التصحيح الاقتصادي وسوق العمل في الأردن ، بحث مقدم إلى ندوة السياسات العليا لشؤون سياسة الاستخدام في البلدان العربية، عمان ، ٢٥ – ٢٧ يونيو .
- الفانك ، فهد (١٩٩٢م) . برنامج التصحيح الاقتصادي (١٩٩٢م – ١٩٩٨م)، عمان.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) (١٩٩٣م) . التعطل في دول الأسكوا ، وقائع اجتماع الخبراء حول التعطل في دول الأسكوا ، عمان ٢٦- ٢٩ تموز.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (١٩٨٧م) . السكان أصحاب النشاط الاقتصادي – المفاهيم وطرق القياس ، سلسلة الدراسات المنهجية (١) ديسمبر .
- اللجنة الوطنية للسكان (١٩٩١م) . التقديرات لسكان الأردن للفترة من (١٩٩٠م – ٢٠٠٥م)، عمان.
- إمارة: لمى مضر (٢٠٠٥م) . تقرير عن ندوة العمل والبطالة، المستقبل العربي (٣٢٠).
- المنجي ، البدوي (١٩٩٣م) . برامج التعديل الهيكلي وانعكاساتها على التشغيل خاصة في بلدان المغرب العربي– ورقة عرضت في ندوة سياسات التشغيل ، البلدان العربية ، القاهرة.
- النمري ، أحمد نبيل عثمان (١٩٨٩م) . البطالة والتنمية ، مجلة التنمية ع ١٧.

- بدارنة ، عادل لطفي (١٩٩٧م) . واقع سوق العمل الأردني، مجلة العمل، ع٧٨ س٢١.
- بني هاني ، شفيق (١٩٩١م) . القوى العاملة وتوجهاتها في القطاع الزراعي الأردني ، مجلة العمل ع٦١ ، س ١٦ .
- الجالودي، جميل (١٩٩٢م) . البطالة في الأردن، مؤتة للبحوث والدراسات، مجلد (٧)، عدد (٤).
- جرادات، طاهر (١٩٩٥م) . التقديرات المستقبلية للداخلين الجدد إلى سوق العمل الأردني في الفترة ١٩٩٤ – ٢٠٠٠م، مجلة العمل، ع ٦٩ السنة ١٨.
- الجمل: علي هلال أحمد (١٩٩٥م) . الهجرة الوافدة للعمل في الأردن، مجلة العمل، ع(٤١) عدد (٤٣).
- جرادات ، طاهر (١٩٩٥م) . التقديرات المستقبلية للداخلين الجدد إلى سوق العمل الأردني في الفترة ١٩٩٤ م – ٢٠٠٠م ، مجلة العمل ع ٦٩ ، السنة ١٨ .
- حجو، أميرة (١٩٨٧م) . البطالة المقنعة، الوطن العربي، المستقبل العربي ، مجلد ١٠، ع ١٠٢.
- حداد ، مناور فريح (١٩٩٥م) . الاتجاهات السكانية المستقبلية في الأردن لغاية سنة ٢٠٠٤م، مجلة العمل ، ع ٧٠ ، س١٨.
- حمودة ، أحمد (١٩٩٨م) . واقع البطالة في الأردن، أسبابها واتجاهاتها المستقبلية ، مجلة التنمية، ع ١٨٧ س .
- حيدر، فارس صلاح وصالح، حسن عبدالقادر (٢٠٠٥م) . أثر الخصوبة في البطالة والفقر، مجلة السكان والتنمية، ع (١١).
- خزاعلة، عبد العزيز (١٩٩٤م) . اتجاهات الأردنيين نحو بعض المهن وعلاقتها بسوق العمل – جامعة اليرموك، مركز الدراسات الأردنية .
- خصاونة، صالح (١٩٨٧م) . سوق العمل والبطالة في الاقتصاد الأردني ، مجلة العمل، ع ٣٧ س١٠.

- خصاونة ، صالح (١٩٩٠م) . تطورات سوق العمل في القطاع الخاص في الأردن ، مجلة العمل ع٥٠ س١٣ ، ١٩٩٠ ، وكذلك ع ٥٢ س ١٣ .
- خميس، موسى (١٩٩٦م) . أفكار في معالجة البطالة، المجلة الثقافية.
- دائرة الإحصاءات العامة : التقارير السنوية لمسح العمالة والبطالة للأعوام ١٩٩٦م– ٢٠٠٧م .
- رزق، محروس عبد الله (١٩٨٧م) . المنطلقات النظرية لدراسة البطالة المقنعة ، مجلة النفط والتنمية، مجلد ١٢ ع ٦ .
- سعد، عبير محمد (٢٠٠٤م) . ظاهرة البطالة والإخلال بحق العمل في المجتمع العربي، مجلة شؤون عربية، مجلد (١١٩).
- شاكر ، زيد (١٩٩٢م) . ظاهرة البطالة في الأردن ، مجلة العمل ، ع ٥٧ ، س١٥.
- طلافحة ، حسين (١٩٩٠م) . دور العمالة الوافدة في الاقتصاد الأردني ، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية مجلد ٦ ، عدد ٤.
- طلافحة، حسين والفهداوي ، خميس خلف (١٩٩٨م) . دراسة تحليلية لمشكلة البطالة في الاقتصاد الأردني خلال الفترة ١٩٦٨م – ١٩٩٦م، مركز الدراسات الأردنية ،جامعة اليرموك – إربد.
- عاروري، فتحي أحمد (١٩٩٧م) . الخصائص الرئيسية للقوى العاملة في الأردن لعام ١٩٩٣م، مجلة دراسات للعلوم الإدارية، مجلد (٢٤)، ع (٢).
- عبدالحليم، أحمد (١٩٩٧م) . البطالة في محافظة المفرق، أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد (٢١)، مجلد (١٣).
- العبادي، إبراهيم (١٩٩٠م) . بعض التغيرات التي طرأ على القوى العاملة الأردنية، مجلة العمل، ع (٤٩).
- عبد الهادي محمد وشخاترة حسين (١٩٩٥م) . إحلال العمالة الوافدة لعمالة أردنية ، وزارة التخطيط ، مديرية التنمية البشرية.

- عطوان ، أحمد (١٩٩٢م) . خصائص المتعطلين عن العمل ، مجلة المهندس الأردني ، نقابة المهندسين الأردنيين .
- عطيان، تركي بن محمد (٢٠٠٦م) . البطالة وعلاقتها بالسلوك الإجرامي، المجلة العربة للدراسات الأمنية والتدريب، ع (٤١).
- عماري ، نبيل وشخاترة ، حسين (١٩٩٣م) . سياسات التكيف والإصلاح الهيكلي وأثرها على التعطل في الأردن (في) التعطل في دول الأسكوا ، منظمة العمل الدولية ، عمان ٢٦– ٢٩ تموز.
- عميرة ، محمد سعد (١٩٩٠م). دراسة مقارنة لأهم خصائص أسواق العمل في بعض الدول العربية، مجلة العمل ع ٥٢ ، س١٣.
- عميرة، محمد سعيد (١٩٩٢م). البطالة في الأردن – أبعاد وتوقعات، الجمعية العلمية الملكية، مركز الدراسات الدولي ، عمان.
- عميرة ، محمد سعيد (١٩٩١م). تطور وخصائص سوق العمل الأردني (١٩٥٥م–١٩٨٩م) الجمعية العلمية الملكية .
- غنطوس ، إلياس (١٩٩٣م). هجرة العمالة والعودة والتعطل في الوطن العربي (في) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) : التعطل في دول الأسكوا ، وقائع اجتماع الخبراء حول التعطل في دول الأسكوا عمان ٢٦ – ٢٩ تموز ، ١٩٩٣م .
- لطفي ، عادل وعودة ، مازن (١٩٩٠م). موازين القوى العاملة في الأردن خلال عقد التسعينات ١٩٩٠م– ٢٠٠٠م ، الجمعية العلمية الملكية ، ومنظمة العمل الدولية .
- مجلس الإعمار الأردني : برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية، ١٩٦٤م–١٩٧٠م، عمان.
- مديرية المعلومات والدراسات (١٩٩٨م). أضواء على أوضاع البطالة الراهنة في الأردن، مجلة العمل ع ٨٢ ، س٢١ .

- مركـز الدراسـات الاسـتراتيجية الجامعـة الأردنيـة (١٩٩٧م). البطالـة في الأردن ١٩٩٦م، نتائج أولية وبيانات أساسية.
- مركـز الدراسـات الاسـتراتيجية – الجامعـة الأردنيـة (٢٠٠٢م). البطالـة في الأردن ٢٠٠٢م، نتائج أولية وبيانات أساسية.
- فرجاني ، نادر (١٩٨٣م). الهجرة إلى النفط – أبعاد الهجرة لعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.
- مصطفى، احمد فارس: مشكلة البطالة العالمية ، مجلة الاقتصاد ، ع ١٤ .
- مكتب العمـل الـدولي (١٩٩٣م). التعطـل – مفاهيمـه وطـرق قياسـه (في) اللجنـة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) : التعطل في دول الأسكوا، وقائع اجتماع الخبراء حول التعطل في دول الأسكوا عمان ٢٦ –٢٩ تموز ،١٩٩٣م.
- وزارة التخطيط : خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٧٣م– ١٩٧٥م) (١٩٧٦م–١٩٨٠م) (١٩٨١م– ١٩٨٥م) (١٩٨٦م–١٩٩٠م) .
- وزارة التخطيط، مديرية التنمية البشرية (١٩٩٦م). استراتيجية محاربة الفقر وزيادة الإنتاجية الاجتماعية، الحزمة الاجتماعية .
- وزارة التخطيط و(UNFPA)(١٩٩٠م). معدل البطالـة في الأنشطة الاقتصادية بين المجموعات المهنية ، وخصائص المعطلين حسب خبرة العمل السابق والمستوى التعليمي في الأردن عام ١٩٨٧ أيار .
- وزارة التخطيط و(UNFPA) التقديرات المستقبلية والأفراد في عمر التعليم والقوى العاملة في الأردن حتى عام ١٩٩١م – ٢٠١٠م .
- وزارة العمل : مجلة العمل ، منشورات وزارة العمل ، الأعداد ١٩٨٤م – ٢٠٠٦م.
- وزارة العمل : التقارير السنوية لعدة سنوات .
- وزارة العمـل، مديريـة المعلومـات والدراسـات (١٩٩٨م). أضـواء علـى أوضـاع البطالـة الراهنة في الأردن، مجلة العمل، العدد (١٢)، السنة (٢١)، ص ٨ – ٢٠.

ثانياً : الأجنبية:

- Diwan,I & kletzer, R. , (editors) (1992). The Menu Approach to Debt Reduction Country, the world Bank Economic Review, January.
- Horton, S. & Kanbur, R. & Mazumdar D., (1991). Social Labor Markets in an Era of Adjustment , International Labor Review , Vol, 130.
- Huston , Kanbus and Mazumdar. (1991). Labour Markets in and era of Adjustment: Evidence from 12 Developing Countries , International Labour Review vol. 5-6 .
- International Monetary Fund (1992). Jordan Economic Adjustment Program.
- Shaban, R.A, Assaad, R. and Al–Qudsi, S.S. (1995). The challenge of unemployment in the Arab Region, International Labour Review , vol. 134, No. 1 .
- Turnham , D. (1961). The Employment Problem in Less Developed countries : A Review of Evidence , Organization for Economic Co-operation and Development, Paris.
- Van Dijik, M.P. & others . (1989). "Employment Promotion in the Framework of structural change : the case of Jordan". Paper

presented at the Eur / ILO workshop on : Structural change in the development Process (1989). Employment & Population Issues, Erasmus university , Rotterdam, 21– 22 Nov.

- World Bank, World Debt Tables 1992-1993 vol. 2 country tables .